الأمم المتحدة S/PV.8233



مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٢٣٣

السبت، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد ميسا - كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما تشاو تشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو - بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين

الحالة في الشرق الأوسط

1810889 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): لقد تابعت عن كثب التقارير عن الضربات الجوية التي نفذتها الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة في سورية. وفي الليلة الماضية، في الساعة العاشرة بتوقيت نيويورك، أعلن رئيس الولايات المتحدة عن بدء الضربات الجوية بمشاركة فرنسا والمملكة المتحدة، مشيرا إلى أنها تستهدف قدرات الأسلحة الكيميائية للحكومة السورية، وأنها ترمي إلى ردع استخدامها في المستقبل. وأعقبت ذلك البيان تصريحات من رئيسة الوزراء ماي والرئيس ماكرون.

وتفيد التقارير بأن الغارات الجوية قد استهدفت ثلاث مواقع عسكرية حصريا داخل الأراضي السورية. وشملت المراحل الأولى من القصف الجوي مركز الدراسات والبحوث السوري في مطار المزة في مدينة دمشق، ومرفقا ثان مزعوما لتخزين الأسلحة الكيميائية في غرب حمص، ثم موقعا ثالثا مزعوما لتخزين معدات الأسلحة الكيميائية ومركز قيادة عسكرية بالقرب من حمص. وأعلنت الحكومة السورية عن رد من جانبها للهجمات بقذائف سطح – جو. وأشارت مصادر أمريكية وروسية معا إلى عدم وقوع خسائر في صفوف المدنيين. غير أن الأمم المتحدة لم تتمكن من التحقق بشكل مستقل من تفاصيل جميع تلك التقارير.

وبصفتي الأمين العام للأمم المتحدة، فإن من واجبي أن أذكّر الدول الأعضاء بالتزامها، وخاصة عند التصدي لمسائل تتعلق بالسلام والأمن، بأن تعمل على نحو يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بصفة عامة. فالميثاق واضح جدا إزاء هذه المسائل.

إنّ ميثاق الأمم المتحدة واضح جدا بشأن هذه المسائل.

تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وأهيب بأعضاء مجلس الأمن أن يوحدوا صفوفهم ويضطلعوا بتلك المسؤولية، وأحض جميع الأعضاء على التحلي بضبط النفس في هذه الظروف الخطيرة، وتجنب القيام بأي عمل يمكن أن يفضي إلى تصعيد الأمور وزيادة معاناة الشعب السوري. وكما فعلت بالأمس (انظر S/PV.8231)، أود أن أشدد على أهمية الحيلولة دون تردي الحالة وخروجها عن نطاق السيطرة.

إن أي استخدام للأسلحة الكيميائية أمر بغيض ويسبب معاناة مروعة. لقد أعربت مرارا وتكرارا عن خيبة أملي الشديدة لعدم تمكن مجلس الأمن من الاتفاق على آلية مكرسة لكفالة المساءلة الفعّالة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. إنني أهيب بمجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته ويسد تلك الثغرة، وسوف أواصل العمل مع الدول الأعضاء لتحقيق ذلك الهدف. إنّ انعدام المساءلة يشجع الذين يستخدمون هذه الأسلحة بطمئنتهم بأنهم في مأمن من العقاب، وهذا بدوره يزيد من إضعاف المعايير التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية، فضلا عن تقويض الآلية الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار برمته.

إن خطورة الادعاءات الأخيرة المتعلقة باستعمال الأسلحة الكيميائية في دوما تستدعي إجراء تحقيق شامل باستخدام الخبرات المهنية المحايدة والمستقلة. وأؤكد من جديد دعمي الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثة تقصي الحقائق التابعة لها لما تقوم به من عمل في الجمهورية العربية السورية يتمثل في اضطلاعها بالتحقيقات اللازمة. والفريق فعلا في سورية. وقد أُبلغت بأن خطته التشغيلية لزيارة مكان الحادث قد اكتملت وأنه جاهز لمباشرة عمله. أثق بأن لديه حرية الوصول الكامل بدون أي قيود أو عوائق للقيام بأنشطته.

أود أن أكرر ما قلته بالأمس، إنّ سورية تمثل أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين في عالم اليوم. إننا نشاهد في سورية المواجهات والحروب بالوكالة التي تشمل العديد من الجيوش الوطنية وعددا من الجماعات المعارضة المسلحة، وكثيرا من الميليشيات والمقاتلين الأجانب من جميع أنحاء العالم، ومختلف المنظمات الإرهابية. ولقد شهدنا منذ البداية انتهاكات منهجية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي بصورة عامة في تجاهل صارخ لميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا. وما فتئ الشعب السوري يعاني بشدة، على مدى ثماني سنوات طويلة. فلقد عاش سلسلة من الفظائع والجرائم الوحشية والحصار والتجويع وشن الهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية، واستخدام الأسلحة الكيميائية، والتشريد القسري، والعنف الجنسي، والتعذيب، والاحتجاز، والاختفاء القسري. والقائمة تطول.

عند هذا المنعطف الحاسم، أدعو جميع الدول الأعضاء إلى التصرف على نحو يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك معايير مكافحة الأسلحة الكيميائية. إذا جرى تجاهل القانون، فذلك يعني تقويضه. لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة. يجب أن يكون الحل سياسيا، ويتعين علينا أن نجد السُبل لإحراز تقدم حقيقي نحو التوصل إلى حل سياسي حقيقي وذي مصداقية يلبي تطلعات الشعب السوري إلى الكرامة والحرية، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وقد طلبت إلى مبعوثي الخاص أن يحضر إلى نيويورك في أقرب وقت ممكن للتشاور معي بشأن أكثر الطرق فعالية للتعجيل بالعملية السياسية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): دعت روسيا إلى عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن لمناقشة الأعمال العدوانية التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد سورية. وهذه هي الجلسة الخامسة التي نعقدها في غضون أسبوع بشأن هذا الموضوع.

أصدر الرئيس بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، بيانا خاصا اليوم نصه كالتالي:

”في ١٤ نيسان/أبريل، قامت الولايات المتحدة وبدعم من حلفائها، بشن غارة جوية استهدفت منشآت عسكرية ومدنية في الجمهورية العربية السورية. وهذا عمل عدواني ضد دولة ذات سيادة تقف في الخطوط الأمامية في الحرب ضد الإرهاب، عمل تم القيام به من دون إذن من مجلس الأمن ويخالف ميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومبادئ القانون الدولي. ومثلما فعلتْ الولايات المتحدة في العام الماضي، عندما هاجمت قاعدة الشعيرات الجوية في سورية، اتخذت استخداما ملفقا لمواد سامة ضد المدنيين ذريعة، هذه المرة في مدينة دوما، خارج دمشق. ولدى زيارة الخبراء العسكريين الروس للموقع المزعوم،

لم يجدوا أثرا لمادة الكلور ولا لأي مادة سامة أخرى. ولم يؤكد أحد من السكان المحليين وقوع هذا الهجوم.

”قامت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بإرسال خبراء إلى الجمهورية العربية السورية للتحقيق في جميع الظروف. بيد أن مجموعة من البلدان الغربية تجاهلت ذلك بسخرية واتخذت إجراءات عسكرية من دون انتظار نتائج التحقيق. إنّ روسيا تدين بشدة هذا الهجوم على سورية، حيث يقوم الجيش الروسي بمساعدة الحكومة الشرعية في مكافحة الإرهاب. إنّ الأفعال التي تقترفها الولايات المتحدة تجعل المأساة الإنسانية الكارثية الموجود بالفعل في سورية أكثر سوءًا وتلحق المزيد من المعاناة بالمدنيين وتمكّن من جميع النواحي الإرهابيين الذين ما فتئوا يروعون الشعب السوري طوال سبع سنوات وقد تفضي أيضا إلى موجة أخرى من اللاجئين الفارين من البلد والمنطقة بشكل عام. إن التصعيد الراهن في الحالة السورية يؤدي إلى آثار مدمرة على مجمل نظام العلاقات الدولية. وستكون الكلمة الأخيرة للتاريخ، وسبق أن كشف المسؤولية الجسيمة التي تتحملها واشنطن عن المذابح في يوغوسلافيا السابقة والعراق وليبيا.“

لقد فعلت روسيا كل ما في وسعها لإقناع الولايات المتحدة والدول الحليفة لها بالتخلي عن خططها العسكرية التي تهدد بإطلاق العنان لجولة جديدة من العنف في سورية وزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط. أعرب الأمين العام، اليوم، في جلسة المجلس التي دعونا إلى عقدها يوم أمس (انظر S/PV.8231)، عن قلقه إزاء كيفية تطور الأحداث. بيد أن واشنطن ولندن وباريس، فضلت عدم الاستماع إلى دعوات التعقل.

ما برحت الولايات المتحدة وحلفاؤها يعلنون بشكل سافر تحديهم للقانون الدولي، على الرغم من أنه يقع على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن واجب خاص ألا وهو التمسك بأحكام الميثاق. ومن المشين أن نستمع إلى مادة من مواد دستور الولايات المتحدة أُستشهد بها كتبرير لهذا العدوان. إننا نحترم حق كل دولة في التمسك بقانونها الأساسي. بيد أن الوقت قد حان لتتعلم واشنطن أن ميثاق الأمم المتحدة هو الذي ينظم مدونة السلوك الدولية المتعلقة باستخدام القوة. وسيكون من المثير للاهتمام أن نرى كيفية رد شعبي بريطانيا وفرنسا على مشاركة قادتهم في المشاريع العسكرية غير المشروعة التي تستشهد بدستور الولايات المتحدة. وهذه البلدان الثلاثة تميل باستمرار إلى الاستعمار الجديد. إنها تحتقر الميثاق ومجلس الأمن اللذين تسعى من دون خجل إلى تسخيرهما لأغراضها المجردة من الضمير. إنها لا تتصرف بجدية في المجلس. لقد رفضت هذه البلدان التشاور معنا، في حين طمأنت الجميع زورا وبهتانا إلى خلاف ذلك. إنها تقوض سلطة المجلس.

لقد أُستعمل الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في مدينة دوما السورية ذريعة لهذا العدوان. وبعد التفتيش الذي قام به خبراؤنا، ذكر ممثلو روسيا بشكل لا لبس فيه أن هذه الحادثة لم تقع. وعلاوة على ذلك، تم العثور على الأشخاص الذين شاركوا في تلفيق هذه الحادثة، التي أوعزت بها ونظمتها المخابرات الأجنبية. وبعد أن انكشفت المسألة، قامت السلطات السورية فورا بدعوة خبراء من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحديد جميع الظروف من خلال إرسال بعثة ميدانية إلى دوما. وتم التسريع في إجراءات منح التأشيرات وقدمت الضمانات الأمنية. وعندما بدأت الضربات الجوية، كان الاختصاصيون في سورية فعلا يحضرون للبدء في عملهم. وأود أن أذكّر أعضاء المجلس والجميع بأنه في ١٠ نيسان/أبريل (انظر S/PV/2288) عندما أُعيق مشروع قرارنا (S/2018/322) بشأن كفالة أمن عمل البعثة الخاصة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تأكد لنا أنه لا حاجة إلى هذه الوثيقة.

وقالوا إنه لا ضرورة لأي جهد إضافي من جانب مجلس الأمن لضمان تمكين البعثة من الوصول إلى دوماً وإجراء تحقيق في الحادث الكيميائي. والآن، ومع ذلك، يمكننا أن نرى بأننا كنا على حق تماما.

بالأمس، قال لنا بعض زملائنا – بعضهم من باب السذاجة وبعضهم من باب السخرية – إن هذه الحالة نشأت بصورة مزعومة بسبب عدم وجود آلية مستقلة للتحقيق. كما قلنا، فقد أظهر العدوان اليوم بأن هذا لم يمت بأي صلة لوجود الآلية أو عدمه. إن بعثة التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية كانت قائمة إبان هجوم العام الماضي على قاعدة الشعيرات الجوية، غير أن ذلك لم يثنِ الولايات المتحدة عن شن هجوم صاروخي. بعد ذلك، أمضت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة ستة أشهر في صياغة استنتاجاتها لتبرير الضربة. لقد قلنا مرارا وتكرارا أنها لا تحتاج إلى أي تحقيقات. فلم تكن بحاجة إليها حينئذ، وليست بحاجة إليها الآن. إذ أن المنظمين للعدوان حتى لم ينتظروا المنظمة الدولية لكي تتأكد من الحقائق الأساسية، وهي الجهة المكلفة بذلك. على ما يبدو أنهم رسخوا ذلك وعلى الفور حددوا هوية الجناة، بعد نشر شائعات عنهم من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، بمساعدة الميليشيات التي ترعاها، والمنظمات غير الحكومية العميلة لها. وحصل هذا على دعم أجهزة الاستخبارات السرية الأسطورية. لقد سقطت الأقنعة عن وجوهم مرة أخرى، أو بالأحرى عن ذوي الخوذ البيض.

أصبحنا معتادين على حقيقة مساعيهم لتحقيق أهدافهم الجيوسياسية المشكوك فيها، فقد تعمدت البلدان المعتدية الإنحاء باللائمة على ما تسميه نظام الأسد عن كل فعل من أفعال الشر. وقد ظهرت مؤخرا نزعة الإنحاء باللائمة على روسيا، التي، كما يقولون، لم تكن قادرة على كبح جماح ما يسمى بدكتاتور سورية. كل هذا يمضي وفقا لصيغة مجربة وحقيقية، حيث يؤدي تحريض إلى تهمة باطلة، يكيل اتهاما كاذبا، مما يفضي إلى العقوبة. هل بتلك الكيفية يريد هؤلاء الناس تصريف الشؤون الدولية؟ هذه بلطجة في العلاقات الدولية، وليست بلطجة على نطاق بسيط، بالنظر إلى أننا نتكلم عن أفعال تقوم بها قوى نووية رئيسية.

جرى إطلاق عدة صواريخ استهدفت مرافق مركز البحوث في برزة وجمرايا. قامت مؤخرا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بإجراء تفتيشين في هذه المرافق مع وصول غير المقيد إلى المباني بكاملها. ولم يعثر المختصون على أي أثر لأنشطة تتعارض مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومؤسسات البحث العلمي في سورية تُستخدم لأغراض سلمية بحتة ترمي إلى تحسين كفاءة الاقتصاد الوطني. هل يريدون ألا يتبقى لدى سورية أي اقتصاد وطني على الإطلاق؟ كانوا يريدون ركل هذا البلد، الذين كان منذ بضع سنوات فقط من بين أكثر البلدان تقدما في الشرق الأوسط، ليعود إلى العصر الحجري؟ هل يريدون القضاء على أي شيء عجزت جزاءاتهم عن تحقيقه؟ ومع ذلك ما زالوا يذرفون دموع التماسيح على معاناة السوريين العاديين. غير أنهم لا يأبهون بمصلحة الأشخاص السوريين العاديين، المرضى من الحرب الذين أسعدتهم استعادة السلطات الشرعية في الأراضي المحررة. إن أعمالهم العدوانية ما من شأنها إلا مفاقمة الحالة الإنسانية التي يدعون أنهم يهتمون بها اهتماما عميقا. بوسعهم إنهاء الصراع في سورية في غضون ٢٤ ساعة. وكل ما يلزم واشنطن ولندن وباريس هو إعطاء الأمر على الإرهابيين المروضين لوقف قتال السلطات الشرعية وشعبها.

استهدفت الهجمات المطارات العسكرية السورية التي يتم استخدامها في عمليات ضد المنظمات الإرهابية، وهي مساهمة كبيرة جدا في مكافحة الإرهاب الدولي، التي لم تكل واشنطن من القول، بأنه السبب الوحيد لوجودها العسكري في سورية،

الأمر الذي نشكك فيه كثيرا. بدلاً من ذلك، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن أولئك الذين في الغرب يختبأون وراء الخطاب الإنساني، ويحاولون تبرير وجودهم العسكري في سورية على أساس الحاجة إلى هزيمة الجهاديين إنما في الواقع يتصرفون بالتنسيق معهم لتقطيع أوصال البلد، وهو مخطط يؤكده الرفض القاطع للولايات المتحدة وحلفائها للمساعدة في استعادة المناطق السورية التي حررتها القوات الحكومية.

إن عدوانهم لكمة قوية وتهديدا لآفاق استمرار العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة التي، على الرغم من الصعوبات الحقيقية، تمضي قدما، وإن كانت بسرعة متفاوتة. لماذا يزعجون أنفسهم إلى ما لا نهاية في تعليق كل آمالهم على عملية جنيف بينما هم أنفسهم الذين يدفعون بها نحو أزمة أخرى؟ نحث الولايات المتحدة وحلفاءها لوقف أعمالها العدوانية ضد سورية فورا والامتناع عن الدفع بها قدما.

اقترحنا مشروع قرار موجز ليحظى بعناية المجلس، ونطلب إلى المجلس إجراء تصويت عليه في نهاية هذه الجلسة. ونناشد أعضاء مجلس الأمن أن يفعلوا ذلك. الآن ليس وقت التنصل من المسؤولية. فالعالم يراقب. فلنهب دفاعا عن مبادئنا.

السيدة هالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته اليوم.

هذه هي الجلسة الخامسة التي يعقدها مجلس الأمن في الأسبوع الماضي والتي تناولنا فيها الوضع في سورية. مر أسبوع تكلمنا فيه في المجلس. لقد تكلمنا عن الضحايا في دوماً. لقد تكلمنا عن نظام الأسد ونصيريه، روسيا وإيران. لقد قضينا أسبوعا نتكلم فيه عن الرعب الفريد الذي تتسبب به الأسلحة الكيميائية. لقد انتهى وقت الكلام الليلة الماضية. ونحن هنا اليوم لأن ثلاث دول أعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن تصرفت، المملكة المتحدة، وفرنسا، والولايات المتحدة، إنها لم تتصرف انتقاما، وليس من قبيل العقوبة، وليس في استعراض رمزي للقوة. لقد تصرفنا لردع استخدام الأسلحة الكيميائية في المستقبل لتحميل النظام السوري المسؤولية عن جرائمه ضد الإنسانية.

بوسعنا جميعا أن نرى حملة التضليل الإعلامي الروسي بكامل قوتها هذا الصباح، غير أن محاولات روسيا اليائسة نحو تحويل الانتباه لا يمكن لها أن تغير من الحقائق. يوجد كم كبير من المعلومات يشير إلى أن النظام السوري استخدم الأسلحة الكيميائية في دوماً في ٧ نيسان/أبريل. وهناك معلومات واضحة تثبت ذنب الأسد. إن صور الأطفال القتلى لم تكن أخبارا ملفقة؛ بل كانت نتيجة لوحشية النظام السوري الهمجي. وكانت نتيجة لعدم وفاء النظام وروسيا بالتزاماتهما الدولية لإزالة جميع الأسلحة الكيميائية من سورية. لقد تصرفت الولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة بعد تقييم دقيق لتلك الحقائق. إن الأهداف التي اخترناها في صميم برنامج الأسلحة الكيميائية غير المشروعة للنظام السوري. فقد تم التخطيط للضربات بعناية للتقليل من وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وكانت الردود مبررة ومشروعة ومتناسبة. فعلت الولايات المتحدة وحلفاؤها كل ما في وسعها لاستخدام الأدوات الدبلوماسية للتخلص من ترسانة الأسد للأسلحة الكيميائية.

إننا لم نعطِ الفرصة للدبلوماسية مرة واحدة فقط، بل أعطيناها فرصة تلو أخرى. ست مرات. ذلك هو عدد المرات التي استخدمت فيها روسيا حق النقض ضد قرارات مجلس الأمن لمعالجة مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية. تعود جهودنا إلى أبعد من ذلك. في عام ٢٠١٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي طالب نظام الأسد بتدمير مخزونه من الأسلحة الكيميائية. وسورية ملتزمة بالتقيد باتفاقية الأسلحة الكيميائية، مما يعني أنه لم يعد بوسعها الاحتفاظ بأسلحة كيميائية على أراضيها. وقال الرئيس بوتين أن روسيا سوف تضمن امتثال سورية. للاتفاقية. وكنا نأمل أن تنجح هذه الدبلوماسية في إنهاء

رعب الهجمات الكيميائية في سورية، ولكن كما تبين لنا من السنة الماضية، لم يحدث ذلك.

بينما كانت روسيا مشغولة في حماية النظام، تلقى الأسد استغرق إشعارا.

لقد عرف النظام أن بإمكانه أن يتصرف كما يشاء دونما عقاب، وقد فعل ذلك. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، استخدمت روسيا حقها في النقض لقتل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وهي الأداة الرئيسية التي كانت لدينا لمعرفة الجهة التي تستخدم الأسلحة الكيميائية في سورية. وبينما كانت روسيا تستخدم حق النقض (انظر S/PV.8107)، استخدم نظام الأسد غاز السارين، مما أدى إلى وقوع عشرات الإصابات والوفيات. لقد كان الفيتو الروسي بمثابة ضوء أخضر لنظام الأسد من أجل استخدام هذه الأسلحة الأشد همجية ضد الشعب السوري، في انتهاك كامل للقانون الدولي. ولن تسمح الولايات المتحدة وحلفاؤها بذلك. فالأسلحة الكيميائية تشكل تهديدا لنا جميعا. إنها تشكل تهديدا متميزا – فهي نوع من الأسلحة الشريرة للغاية بحيث اتفق المجتمع الدولي على وجوب حظرها.

ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي وندع روسيا تدمر كل المعايير الدولية التي نمثلها، ونسمح بأن يمر استخدام الأسلحة الكيميائية مرور الكرام. وكما أن استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية في نهاية الأسبوع الماضي لم يكن حادثة منعزلة، فإن ردنا هو جزء من مسار جديد رسم في العام الماضي لردع استخدام الأسلحة الكيميائية في المستقبل. إن سياستنا تجاه سورية لم تتغير. بيد أن النظام السوري أجبرنا على اتخاذ إجراءات بناء على استخدامه المتكرر للأسلحة الكيميائية.

ومنذ وقوع الهجوم الكيميائي على خان شيخون في أبريل/نيسان ٢٠١٧، فرضت الولايات المتحدة مئات العقوبات على الأفراد والكيانات المتورطة في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وفي كوريا الشمالية. وقد حددنا كيانات في أسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، تسهل انتشار الأسلحة الكيميائية. وقد ألغينا تأشيرات لضباط في المخابرات الروسية ردا على الهجوم الكيميائي الذي وقع في سالزبوري. وسنواصل البحث عن أي شخص استخدم، أو ساعد في استخدام الأسلحة الكيميائية.

وبالعمل العسكري الذي جرى يوم أمس، كانت رسالتنا واضحة تماما. إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح لنظام الأسد بمواصلة استخدام الأسلحة الكيميائية. ففي الليلة الماضية، دمرنا المنشأة الرئيسية للبحوث والتي استخدمها لتجميع أسلحة القتل الجماعي. لقد تكلمت مع الرئيس هذا الصباح، وقال إنه إذا استخدم النظام السوري هذا الغاز السام مرة أخرى، فإن الولايات المتحدة جاهزة من حيث الأهداف والذخيرة. وعندما يضع رئيسنا خطا أحمر، فإنه يقوم بإنفاذه.

تعرب الولايات المتحدة عن بالغ الامتنان للمملكة المتحدة وفرنسا على مشاركتهما في التحالف من أجل الدفاع عن حظر الأسلحة الكيميائية. وعملنا في خطى متناغمة؛ وكنا متفقين تماما. وفي الليلة الماضية، تحمل صديقانا العظيمان وحليفانا اللذان لا غنى عنهما عبئا يفيدنا جميعا. والعالم المتحضر مدين لهما بالشكر. وفي الأسابيع والأشهر القادمة، ينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ بعض الوقت للتفكير في دوره في الدفاع عن سيادة القانون الدولي. لقد أخفق مجلس الأمن في النهوض بواجبه المتمثل في مساءلة الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية. أن الإخفاق يعزى بشكل كبير إلى العرقلة الروسية. إننا ندعو روسيا إلى التمعّن في الشراكة التي تديمها، والنهوض بمسؤولياتها بوصفها عضوا دائما في المجلس، والدفاع عن المبادئ الفعلية التي وجدت الأمم المتحدة من أجل تعزيزها.

لقد حققنا الليلة الماضية نجاحًا كبيراً في ضرب قلب مشروع الأسلحة الكيميائية في سورية، وبسبب هذه الإجراءات، نحن على ثقة من أننا أوقفنا برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية.

ونحن مستعدون لمواصلة هذا الضغط إذا كان النظام السوري على درجة من الحماقة لاختبار إرادتنا.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن هذه الأوقات يكتنفها الغموض، ونحن اليوم نتعامل مع ظروف استثنائية. وفي الساعات الأولى من صباح هذا اليوم، قامت المملكة المتحدة وبالتعاون مع حلفائنا الأمريكيين والفرنسيين، بتنفيذ ضربات منسقة ومحدده الأهداف ودقيقة لتقويض قدرة الأسد على إنتاج الأسلحة الكيميائية ومنع استخدامها في المستقبل. وقد أطلقت القوات الجوية الملكية البريطانية صواريخ ستورم شادو (Storm Shadow) على منشأة عسكرية تبعد حوالي ١٥ ميلاً غرب حمص، حيث يقدَّر أن النظام يحتفظ بالأسلحة الكيميائية في انتهاك لالتزامات سورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولم يتم إجراء التقييم الكامل بعد، ولكننا نعتقد أن الضربات كانت ناجحة. وعلاوة على ذلك، لم تنجح الدفاعات الجوية السورية في مشاغلة أي من الطائرات أو الصواريخ البريطانية أو الأمريكية أو الفرنسية المشاركة في هذه العملية، وليس هناك أيضا ما يشير إلى استخدام منظومات الدفاع الجوي الروسية.

وتمثلت إجراءاتنا في توجيه ضربة محدودة وفعالة ومحددة الهدف. وكانت هناك حدود واضحة سعت صراحة إلى تجنب التصعيد، وقد بذلنا كل ما في وسعنا، بما في ذلك التخطيط الدقيق قبل اتخاذ أي إجراء، لضمان التخفيف إلى أدنى حد من أثرها على المدنيين. وسوف يؤدي عملنا معا إلى إضعاف قدرة النظام السوري بشكل كبير على إجراء البحوث المتعلقة بالأسلحة الكيميائية وتطويرها ونشرها، وردع استخدامها مستقبلاً.

لقد قالت رئيسة وزراء المملكة المتحدة إننا واضحون بشأن الجهة المسؤولة عن فظائع استخدام الأسلحة الكيميائية. وتشير مجموعه كبيره من المعلومات، بما في ذلك المعلومات الاستخبارية، إلى أن النظام السوري مسؤول عن الهجوم الذي شهدناه يوم السبت الماضي. وفيما يلي بعض الأدلة التي أدت بنا إلى هذا الاستنتاج.

هناك حسابات مفتوحة المصدر تزعم أن برميلا متفجرا استخدم لإيصال المواد الكيميائية. وتزعم تقارير متعددة مفتوحة المصدر أن طائرة عمودية تابعة للنظام شوهدت فوق مدينة دوما ليلة ٧ نيسان/أبريل. والمعارضة لا تستعمل الطائرات العمودية ولا تستخدم البراميل المتفجرة. وتشير معلومات استخبارية موثوقة إلى أن المسؤولين العسكريين السوريين قد نسقوا ما يبدو على أنه استخدام لغاز الكلور في دوما في ٧ نيسان/أبريل. ولم يكن بإمكان أي مجموعه أخرى تنفيذ هذا الهجوم. وفي الواقع، وعلى سبيل المثال، ليس هناك وجودا لداعش في دوما.

وقد دأب النظام السوري على قتل شعبه لسبع سنوات. إن استخدامه للأسلحة الكيميائية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المعاناة الإنسانية، تمثل جريمة خطيرة ذات تبعث على القلق على الصعيد الدولي باعتباره انتهاكا للقانون الدولي العرفي لحظر استخدام الأسلحة الكيميائية، وترقى إلى جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. وأي دولة مسموح لها بموجب القانون الدولي، وعلى أساس استثنائي، أن تتخذ تدابير من أجل التخفيف من المعاناة الإنسانية الهائلة. والأساس القانوني لاستخدام القوة بالنسبة للمملكة المتحدة هو التدخل لدواع إنسانية، الأمر الذي يتطلب أن ثلاثة شروط يجب استيفاؤها.

أولا، يجب أن تكون هناك أدلة مقنعة، تحظى عموما بقبول المجتمع الدولي ككل، على معاناة إنسانية شديدة تحدث على نطاق واسع، وتتطلب الإغاثة الفورية والملحة. وأعتقد أن المناقشات التي دارت في المجلس والإحاطات الإعلامية التي قدمت لنا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجهات الأخرى قد أثبتت ذلك. ثانيا، يجب أن يكون واضحا وبشكل موضوعي أنه لا يوجد من الناحية العملية بديل عن استخدام

القوة إذا أريد إنقاذ حياتهم. وأعتقد أن حالات استخدام حق النقض قد بينت لنا ذلك. ثالثا، يجب أن يكون الاستخدام المقترح للقوة ضروريا ومتناسبا مع الهدف المتمثل في تخفيف المعاناة الإنسانية. ويجب أن يقتصر على تحقيق هذا الهدف من حيث الوقت والنطاق. وأعتقد أننا سمعنا في مداخلتي ومداخلة السفيرة هيلي الكيفية التي تمت فيها استيفاء ذلك.

إن تاريخ النزاع السوري هو سلسلة من الأخطار التي تهدد السلام، والانتهاكات للقانون الدولي. وقد اجتمع مجلس الأمن ١١٣ مرة منذ بدأت الحرب السورية. ومن ثم، لم يكن هناك نقصا في في الجهد الدبلوماسي الدولي لنجد أنفسنا في هذا الموقف اليوم.

وفي أعقاب نمط استخدام للأسلحة الكيميائية منذ اندلا ع النزاع، تحدى الأسد المجتمع الدولي في ٢٠١٣ بإطلاق هجوم بغاز السارين على الغوطة الشرقية، مما خلف أكثر من ٨٠٠ قتيل. وعلى الرغم من اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) ورغم أربع سنوات من الحوار بصبر، لا تزال سورية تستخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبها، ولم تقدم إجابة على قائمة طويلة من الأسئلة الخطيرة. والاستنتاج الوحيد الذي يمكن أن نتوصل إليه هو أن سورية لم تعلن عن جميع أسلحتها الكيميائية أو تدمرها، على الرغم من التزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وليس هذا بتأكيد من جانبنا بل مسألة مسجلة، وأود أن أسترعي انتباه السفير الروسي إلى نقاطه بخصوص برازان وجمريا. فلا يزال لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أسئلة وتباينات لم تتم الإجابة بشأنها. وهو يعرف ذلك. ونحن جميعا نعلم ذلك. واستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ينص القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، في حالة عدم الامتثال، على فرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، عندما اقترحت فرنسا والمملكة المتحدة مشروع قرار (S/2017/172) لاتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع دون استخدام القوة، قامت روسيا باستخدام حق النقض ضده (انظر S/PV.7893). وأقل ما كان ينبغي لمجلس الأمن القيام به هو متابعة نتائج تقرير آلية التحقيق المشتركة من خلال تمديد ولايتها. ومع ذلك، استخدمت روسيا حق النقض أربع مرات ضد مقترحات مختلفة من أعضاء مختلفين في المجلس للقيام بذلك تحديدا.

إن النظام السوري وأنصاره هم المسؤولون عن أخطر الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي في التاريخ الحديث. لقد استخدموا الأسلحة العشوائية، وخصوصا البراميل المتفجرة والذخائر العنقودية، ضد المدنيين، وقد تعمدوا استهداف المرافق الطبية والمدارس، فضلا عن العاملين في المجال الإنساني والأهداف المدنية. لقد استخدموا الحصار والتجويع بوصفهما من وسائل الحرب، واقترن ذلك بالهجمات على المناطق المدنية التي تسيطر عليها المعارضة. ودأب النظام على عرقلة المعونة الإنسانية والإجلاء الطبي. واعتقل النظام عشرات الآلاف من الناس بصورة غير قانونية وعذبهم وأعدمهم. وهذا هو أحد أخطر التحديات للنظام الدولي لعدم الانتشار التي تواجهنا على الإطلاق. فقد انتهكت إحدى الدول الأطراف اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتحدت مجلس الأمن، وخرقت القانون الدولي.

وقد قوبلت المحاولات المتكررة على مدى عدة سنوات لمساءلتهم بالعرقلة والمقاومة الروسيتين. وفي مجلس الأمن، حاولنا مرارا التغلب على هذه العرقلة ولم ننجح. إننا نواجه سلسلة من الانتهاكات، وعدم الشعور بالذنب، وعدم الأسف، وعدم الشعور بالمسؤولية، وسجل مشين مغلف بخليط من الإنكار والخداع والتضليل الإعلامي.

وأدعو أولئك الذين يتكلمون، مثل السفير الروسي، عن الميثاق إلى النظر في ما يلي: من الصعب الاعتقاد بأن استخدام الأسلحة الكيميائية أو التغاضي عن استخدامها يتماشى مع

مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وترى المملكة المتحدة إنه لا يمكن أن يكون ستخدام القوة لمنع قتل هذه الأعداد من الناس الأبرياء غير قانوني ا. ولن آخذ أي دروس في القانون الدولي من روسيا.

وعلى الرغم من كل ما تقدم، نود أن ننظر إلى الأمام. وستواصل المملكة المتحدة، جنبا إلى جنب مع فرنسا والولايات المتحدة، السعي إلى إيجاد حل دبلوماسي للأزمة السورية. وسيقول زميلي الفرنسي المزيد عن عملنا في غضون لحظات قليلة. ونعتقد أنه يجب أن يشمل عناصر أربعة.

أولا، يجب أن ينتهي برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية، ولا بد من تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية نهائيا. ثانيا، لا بد من الوقف الفوري للأعمال العدائية والامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن، بما فيها تلك التي تأذن بإمكانية وصول المساعدات الإنسانية. ثالثا، يجب على النظام أن يعود إلى محادثات جنيف، وأن يوافق على المشاركة في الخطة الأساسية التي قدمها المبعوث الخاص للأمم المتحدة ستافان دي ميستورا. رابعا وأخيرا، يجب أن تكون هناك مساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من جرائم الحرب في سورية.

وقد سلط الأمين العام الضوء بحق على العملية السياسية. ونقترح، بما أننا، نحن أعضاء مجلس الأمن، سنكون معا في عطلة نهاية الأسبوع المقبل مع الأمين العام في المعتكف الذي تكرمت السويد باستضافته، أن نغتنم تلك الفرصة للتفكير في الخطوات المقبلة وطريق العودة إلى العملية السياسية. ونحن، مع حلفائنا، على استعداد للعمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن لتحقيق هذا الهدف.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بعد مرور أسبوع على المذبحة الكيميائية في دوما، ويوم واحد على غارات الليلة الماضية، أود أن أقول مرة أخرى مباشرة للذين يتظاهرون بالتعجب أن فرنسا ليس لديها أي شك إزاء مسؤولية نظام الأسد عن هذا الهجوم. وهذا الصباح، أصدرنا بيانا يشمل معلومات جمعتها أجهزة استخباراتنا. ونحيل إليها الذين يحاولون مرة أخرى الطعن في ما هو بديهي وتشويه على الوقائع أمام العا لم.

ولعدة سنوات الآن، دأب بشار الأسد، بدعم نشط من حلفائه، على وضع استراتيجية تدميرية ترمي إلى سحق أي معارضة بازدراء لأبسط مبادئ الإنسانية، وعلى حساب أرواح مئات الآلاف من المدنيين في سورية. لقد شهدناها في حلب، وفي حمص، وفي الغوطة الشرقية. وعلى مدى سنوات، استخدم النظام السوري أشد أسلحة الدمار ترويعا – الأسلحة الكيميائية – لذبح السكان المدنيين وإرهابهم. وتوفر لنا دليل آخر على هذا الأمر في دوما، كما شهدنا من قبل في خان شيخون، وتيلمينس وقميناس وسرمين، حيث حددت مسؤوليته بوضوح آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن لأي أحد أن يقول أنه لم يكن يعرف.

وعلى مدى سنوات، ما برح النظام السوري ينتهك بصورة ممنهجة ومتكررة جميع التزاماته الدولية. وتطول قائمة هذه الانتهاكات؛ وهي كثيرة جدا. ونعلمها كلها: انتهاكات جميع الالتزامات الدولية في مجال الأسلحة الكيميائية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وسورية طرف فيها منذ عام ٢٠١٣، وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، الذي يحظر استخدام هذه الأسلحة ضد المدنيين؛ وانتهاكات أسس القانون الدولي الإنساني، أي مبادئ التمييز والحيطة والتناسب؛ وانتهاكات قرارات مجلس الأمن المتعاقبة ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥)و ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، ومن نفس المنطلق، انتهاكات التزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة؛ وأخيرا، فإن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين يشكل جريمة حرب بالمعنى المقصود في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، وصف الأمين العام استخدام الأسلحة الكيميائية بجريمة ضد الإنسانية.

وفي ضوء انتهاكات نظام دمشق المتكررة والمثبتة لجميع القواعد التي يقوم عليها أمننا، دعت فرنسا باستمرار إلى اتخاذ إجراءات قوية من جانب المجتمع الدولي. وقد بذلنا كل جهد ممكن لضمان ألا تبقى هذه الفظائع بدون عواقب في الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأن يتم إيقافها. وقد قام مجلس الأمن، بموجب القرارات المتعاقبة ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥) و ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، بفرض تدابير قسرية بالمعنى الوارد في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة حدوث انتهاكات جديدة. وقد تم منعه من التصرف وفقا لالتزاماته بسبب استخدام حق النقض بصورة منهجية من قبل روسيا. ومن خلال استغلال هذا الاستخدام الممنهج لحق النقض في مجلس الأمن، فقد خانت روسيا الالتزام الذي قطعته على نفسها في المجلس في عام ٢٠١٣ لضمان تدمير الترسانة الكيميائية السورية. إن منع مجلس الأمن من التصرف إزاء الفظائع الجماعية التي ارتكبت في سورية مأزق مميت وخطير يجب الخروج منه.

وعندما أمر النظام السوري بالهجوم الكيميائي في ٧ نيسان/أبريل، كان يعرف بالضبط ما كان يعرض نفسه له. لقد أراد أن يختبر مرة أخرى مدى تسامح المجتمع الدولي وقد كان له ما أراد. وفي مواجهة هذا الهجوم على المبادئ والقيم والحقوق التي تشكل أساس عمل الأمم المتحدة، فإن الصمت لم يعد حلا. ولا يمكننا أن نسمح بالتقليل من شأن استخدام الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي يشكل خطرا مباشرا على الشعب السوري وعلى أمننا الجماعي. ولا يسعنا أن ندع مارد الانتشار القاتل أن ينفلت من قمقمه. لقد حذرنا بوضوح نظام الأسد ومؤيديه من أن هذا التجاوز لن يكون بدون رد. لقد تصرفت وفقا لدورنا ومسؤوليتنا. وقد فعلنا ذلك في إطار شفاف، وخاضع للمراقبة، مع الحرص على تجنب أي تصعيد مع الجهات الفاعلة على أرض الواقع. وقد تكلم رئيس جمهورية فرنسا ووزير الخارجية بشأن هذا الموضوع.

ويقول الآن البعض ممن انتهكوا لسنوات أبسط قواعد القانون الدولي إن إجراءنا يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أذكرهم بأن الميثاق لم يُوضع لحماية المجرمين. إن إجراءنا يتماشى تماما مع الأهداف والقيم التي أعلنها منذ البداية ميثاق الأمم المتحدة.

وتتمثل مهمة المنظمة في ”تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها إرساء إقامة العدل واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي“. وكان هذا العمل ضروريا بالفعل من أجل التصدي للانتهاكات المتكررة من جانب النظام السوري لالتزاماته – تلك الالتزامات الناشئة عن القانون والمعاهدات وعن تعهداته.

ختاما، لقد أعددنا استجابتنا ضمن إطار متناسب وحددنا أهدافنا بدقة. فقد تم ضرب مركز البحوث الرئيسي لبرنامج الأسلحة الكيميائية وموقعين رئيسيين من مواقع إنتاج تلك الأسلحة. ومن خلال تلك الأهداف، دُمرت قدرة سورية على تطوير واستحداث وإنتاج الأسلحة الكيميائية. وكان ذلك هو الهدف الوحيد، وقد تحقق.

إن بلدي، الذي خبر بصورة مباشرة الآثار المدمرة للأسلحة الكيميائية أثناء الحرب العالمية الأولى، لن يسمح مطلقا بالإفلات من العقاب على استخدامها. ولن نكف عن تحديد هوية المسؤولين، الذين يجب أن يمثلوا أمام العدالة. وذلك هو الهدف من الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، التي أطلقناها في كانون الثاني/ يناير الماضي.

وأود أن أشدد على هذه النقطة: إن ضربات الليلة الماضية هي رد ضروري على المذابح الكيميائية في سورية. وهي استجابة جاءت لخدمة القانون واستراتيجيتنا السياسية لإنهاء المأساة السورية. وكي أكون أكثر تحديدا، فإن لدينا أربع ضرورات بشأن المسألة السورية لا تصب مباشرة في مصلحة السوريين وحدهم، وإنما أيضا في مصلحة المجتمع الدولي بأسره، كما ذكرنا الأمين العام، وأود أن أشكره على إحاطته الإعلامية. وأود أن أشير إلى هذه الضرورات الأربع.

أولا، يجب تفكيك برنامج الأسلحة الكيميائية السوري على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وعلينا ألا ندخر جهدا من أجل إنشاء آلية دولية لتحديد المسؤولية ولمنع الإفلات من العقاب والحيلولة دون أي تكرار لمحاولات النظام السوري استخدام الأسلحة الكيميائية.

ثانيا، يجب استئصال الإرهاب بدحر داعش بشكل دائم. وذلك التزام طويل الأمد لا يزال يتطلب جهدا صادقا لكفالة تحقيق النصر النهائي.

ثالثا، يجب أن يكون هناك وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء الأراضي السورية وإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن. ويجب السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق من أجل مساعدة السكان المحتاجين، وفقا للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ومن الضروري والملح تحديدا أن تتمكن قوافل المساعدات الإنسانية من الوصول بأمان إلى الغوطة الشرقية على أساس يومي.

رابعا، نحتاج إلى استراتيجية للخروج من الأزمة، وذلك بالتوصل إلى حل سياسي دائم. ولا يمكننا حل الأزمة السورية على نحو مستدام إلا من خلال حل سياسي شامل للجميع على أساس التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وما فتئنا نطالب بذلك لمدة سبع سنوات. ولم تكن الحاجة في أي وقت بأمسّ مما هي عليه الآن إلى تنفيذه واستئناف مفاوضات حقيقية تحت رعاية الأمم المتحدة بغية تحقيق عملية الانتقال السياسي في سورية.

وحدها خارطة الطريق تلك ستتيح لنا في نهاية المطاف الخروج من المأزق السوري. وفرنسا على استعداد لتنفيذها اعتبارا من اليوم مع جميع من هم على استعداد لبذل كل جهودهم لتحقيق تلك الغاية. ومن هذا المنطلق، بمبادرة من فرنسا، وتمشيا مع البيان الذي أدلى به الرئيس إيمانويل ماكرون هذه الليلة، سنقدم في أقرب وقت ممكن مشروع قرار بشأن هذه الجوانب المختلفة مع شركائنا البريطانيين والأمريكيين.

وتحقيقا لهذه الغاية، أناشد روسيا اليوم، أولا وقبل كل شيء، أن تفرض على نظام دمشق الدخول في عملية بهدف التوصل إلى حل عن طريق التفاوض حتى يمكن أخيرا إنهاء معاناة المدنيين السوريين التي استمرت طويلا.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

اجتمعنا في هذه القاعة أمس لعقد جلسة بشأن الحالة في سورية، حيث أوضحت الصين موقفها بشأن المسألة السورية، وأعربت عن قلقها البالغ إزاء استمرار تصاعد التوترات في سورية وأطلقت نداء مُجلجلا من أجل التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية (انظر S/PV.8231). وأود أن أكرر ما يلي.

لقد دعمت الصين باستمرار التسوية السلمية للمنازعات وهي ترفض استخدام القوة في العلاقات الدولية. ونحن ننادي باحترام سيادة جميع البلدان واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويتعارض أي عمل عسكري أحادي الجانب يلتف على مجلس الأمن مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وينتهك القواعد الأساسية المكرسة في القانون الدولي وتلك التي تحكم العلاقات الدولية، ومن شأنه أن يعرقل تسوية المسألة

السورية بإيجاد عوامل جديدة تؤدي إلى تفاقم الوضع. ونحث جميع الأطراف المعنية على الامتناع عن أي أعمال قد تؤدي إلى زيادة تصعيد الحالة وعلى العودة إلى إطار القانون الدولي وتسوية الحالة عن طريق الحوار والتشاور.

وتعتقد الصين أن إجراء تحقيق شامل ومحايد وموضوعي في الهجوم المزعوم بالأسلحة الكيميائية في سورية أمر ضروري من أجل التوصل إلى استنتاج موثوق يمكنه أن يصمد أمام اختبار التاريخ. وريثما يحدث ذلك، يجب ألا يصدر أي طرف حكما مسبقا على النتائج.

وليس هناك بديل عن التوصل إلى تسوية سياسية في حل المسألة السورية. ويجب على الأطراف المعنية في المجتمع الدولي مواصلة دعم دور الأمم المتحدة بوصفها الوسيط الرئيسي وينبغي لها العمل معا بلا كلل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية.

وأود أن أؤكد مجددا أن الصين على استعداد لمواصلة دورها الإيجابي والبناء في الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية لصالح تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وفي العالم بأسره.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب كازاخستان عن قلقها البالغ من التصعيد الحاد للحالة في سورية. وندعو جميع الأطراف إلى منع المزيد من التصعيد العسكري واتخاذ خطوات فعالة تهدف إلى استعادة الثقة وإحلال السلام وضمان الأمن في الأراضي السورية التي طالت معاناتها على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

وقد طالبنا أمس وأول أمس، وفي كل وقت لاحظنا فيه تزايد التوترات، في هذه القاعة باتخاذ إجراءات مسؤولة وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. فمن غير أعضاء المجلس يُفترض أن يظهروا للعالم مثالا يُحتذى للامتثال للمبادئ والأحكام الواردة في الميثاق؟

إننا نطلب من الآخرين الالتزام بشكل صارم بالقانون والنظام الدوليين، ولكن للأسف، شهدنا بالأمس مثالا مختلفا. وأيا كانت الإجراءات المتخذة، تحت أي ذريعة جيدة، فإنها لا يمكن أن تبرر استخدام القوة العسكرية، ولن تبرر ذلك. فاستخدام العنف في مواجهة العنف لن يحقق السلام والاستقرار. وقد كان موقف كازاخستان دائما، ولا يزال، أن العمل العسكري هو الملاذ الأخير، الذي لا يجب استخدامه إلا في الحالات التي يوافق عليها مجلس الأمن. ولم تصدر موافقة من المجلس على الضربات العسكرية التي شنت أمس.

> ”وكانت البشرية تأمل في أن يبشر القرن الحادي والعشرون بعهد جديد من التعاون العالمي. بيد أن هذا الأمل قد يتحول إلى سراب. إن عالمنا معرض للخطر مرة أخرى، والمخاطر لا يمكن الاستهانة بها. ويتمثل ذلك الخطر في اندلاع حرب دامية على الصعيد العالمي. وكوكبنا الآن على حافة حرب باردة جديدة، يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على البشرية جمعاء“. (S/2016/317، المرفق، صفحة ٢)

هذا اقتباس دقيق من البيان الذي أدلى به رئيس بلدي، المعنون ”العالم في القرن الحادي والعشرين“، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦. ويوم أمس، أكد الأمين العام أنطونيو غوتيريش، للأسف، أن الحرب الباردة قد عادت بقوة (انظر S/PV.8231).

إن كازاخستان تناشد الأطراف الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي على السواء. ونعتقد أن الوقت قد حان لإجراء محادثات جادة لتشجيع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بالنظر إلى وضعهما كرئيسين مشاركين للفريق الدولي لدعم سورية، ولنفوذهما على الأطراف، على المضي بنشاط في

اتجاه إيجاد أرضية مشتركة والتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في سورية.

وللأمم المتحدة دور حيوي في عقد تلك المفاوضات ومساعدة الأطراف على تسوية خلافاتها.

ويشعر وفد بلدي بالقلق الشديد إزاء التطورات الأخيرة وغياب الوحدة فيما بين أعضاء مجلس الأمن فيما يخص الهجوم الكيميائي في سورية. إن كازاخستان، منذ الأيام الأولى لاستقلالها، ومن خلال سلسلة من الخطوات العملية، ما فتئت تشجع مبادرات السلام في الساحة الدولية لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار وحظر أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية، وتدين بشدة تطويرها وتجاربها واستخدامها. وأكرر: كازاخستان تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية.

ومن الأهمية بمكان إجراء تحقيق مفصل وموضوعي ومحايد في جميع جوانب الهجوم الكيميائي المزعوم في دوما لتمكين المجتمع الدولي من إصدار حكم عادل على الجناة في امتثال تام للقانون الدولي. وينبغي للحكومة والأطراف الأخرى أن تنفّذ بدقة التزاماتها في التقيد بالتوصيات ذات الصلة التي قدمتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وذلك بقبولها الموظفين المعينين مع توفير وضمان أمن الأنشطة التي يضطلع بها هؤلاء الموظفون.

ونود أن نذكّر أعضاء المجلس بأن موقف كازاخستان القائم على المبادئ ليس هو الإدانة الشديدة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل من جانب أي طرف فحسب، ولا سيما ضد السكان المدنيين، بل أيضا تأييد تسوية النزاعات بالوسائل السلمية حصراً. لقد أكد الرئيس نزاربايف في بيانه أن الأدوات الرئيسية لتسوية المنازعات فيما بين الدول يجب أن تكون هي الحوار السلمي والمفاوضات البناءة على أساس المساواة في المسؤولية عن السلام والأمن والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. والحيلولة دون تصعيد النزاع وإنهاء الحروب من أكثر المهام صعوبة؛ ولا توجد أي خيارات معقولة أخرى. وعلى قادة العالم التعامل مع هذه المهام على سبيل الأولوية العليا في جدول الأعمال العالمي. وعلينا أيضاً أن نحترم سيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمقاصد والمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة.

نحن بحاجة ماسة إلى حل سياسي. ووحدها التدابير السياسية والنهج الدبلوماسي والحوار وتدابير بناء الثقة بروح الميثاق ووثائق مجلس الأمن بشأن الدبلوماسية الوقائية والحفاظ على السلام يمكن أن تحقق نتائج مناسبة. لذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى إبداء الإرادة السياسية للتغلب على الخلافات واستئناف المفاوضات، وإيمانا منا بأن ما من حل عدا الانتقال السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يمكن أن ينهي النزاع السوري، وهو ما لا يمكن إحراز تقدم بشأنه إلا إن اتحد المجلس.

وثمة حاجة قوية إلى مواصلة دعم أهداف محادثات أستانا ومواصلة مفاوضات جنيف لكي نرى نتائج إيجابية. ويجب على جميع الأطراف على المستويات الدولية والإقليمية والسورية أن تدعم وقفا فوريا لإطلاق النار والمضي قدما بشكل موضوعي وبجدية وبدون شروط مسبقة في إطار الفريق الدولي لدعم سورية تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

ونعتقد أن الشعب السوري قادر على تقرير مستقبله. إلا أن تحقيق تطلعاته للديمقراطية وإعادة الإعمار والاستقرار لن يتسنى بدون دعم دولي حقيقي لاحتواء الآثار السلبية للمخربين ولمساعدة السوريين على مكافحة الإرهاب وبناء دولتهم على أسس قوية وصلبة. لقد دعمت كازاخستان دائما الحوار وحل النزاعات الدولية. ويجب على جميع الأطراف كفالة عدم استمرار تدهور الحالة. إن السبل العسكرية لن تنجح؛ ووحدها الحلول السياسية ستحقق نجاحا. لقد حذر رئيس بلدي من أنه لن يكون هناك فائزون في أي حرب معاصرة لأن الكل سيخسر.

واقترح العمل من أجل القضاء التام على الحروب وإنشاء عالم خال من النزاعات.

ختاما، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الاستمرار في الجهود الدبلوماسية والسعي إلى الحلول السياسية والانخراط في الحوار ودعم الأمم المتحدة بوصفها القناة الرئيسية للوساطة. إن كازاخستان مستعدة للعمل مع جميع الزملاء لصون السلم والأمن على أساس التفاهم المتبادل وحسن النية والتصميم على جعل العالم مكانا أكثر أمانا.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

تنظر بولندا إلى الأحداث الأخيرة في سياق تكرار الهجمات بالأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين في سورية نتيجة لما يتمتع به حتى الآن الجناة من إفلات من العقاب. ويشجع غياب الاستجابة المناسبة عددا أكبر من الهجمات باستخدام الأسلحة المحظورة بموجب القانون الدولي واللاإنسانية بشكل صارخ على السواء. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل على الحياد. بل يجب أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع تكرار هذه الهجمات في المستقبل، لا سيما ضد المدنيين العزل. وفي الوقت نفسه، على الهيئات الدولية المختصة اتخاذ قرارات تمكن من تحديد الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

إننا نتفهم الأسباب الكامنة وراء العمل الذي قامت به الليلة الماضية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ضد قدرات صنع الأسلحة الكيميائية السورية. وندعم ذلك العمل لأنه يهدف إلى ردع الهجمات بالأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري. وأود أن أؤكد على أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق مجلس الأمن لإنشاء آلية للتحقيق للنظر في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وفي ذلك السياق، نكرر الإعراب عن خيبة أملنا من استخدام روسيا لحق النقض بدوافع سياسية ضد الاقتراح بإنشاء آلية مستقلة ومحايدة للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وستواصل بولندا بذل جهودها الدولية الرامية إلى الإزالة الكاملة للأسلحة الكيميائية. إن استخدام هذه الأسلحة أمر غير مقبول ويجب ملاحقته قضائيا بقوة في كل حالة من الحالات وفي المواقع التي يستخدم فيها. وتدعو بولندا إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات من شأنها تصعيد الحالة.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم الهامة. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

يدخل الصراع في سورية عامه الثامن الآن. وهو صراع استمر لسنوات أطول من الحرب العالمية الثانية. والرئيس الأسد مسؤول عن إحدى أسوأ الكوارث الإنسانية وأطولها في عصرنا. ومنذ بداية الأزمة، شهدنا العنف والانتهاكات المروعة وعدم الاحترام الصارخ للقانون الدولي، ولا سيما من جانب القوات الحكومية السورية. ويجب علينا أيضا ألا ننسى أبدا الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش. وكما ذكر الأمين العام أمس، شهدنا

> ”انتهاكات منهجية للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي في حد ذاته – في تجاهل تام لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة“.

وفي الواقع، هناك العديد من الانتهاكات الصارخة لقرارات مجلس الأمن، والبروتوكولات والاتفاقيات الدولية.

وقد استخدمت الأسلحة الكيميائية مرارا في سورية. وخلصت آلية التحقيق المشتركة إلى أن السلطات السورية مسؤولة عن أربع هجمات بالأسلحة الكيميائية، وداعش مسؤولة عن شن هجومين. واستخدام هذه الأسلحة بغيض ولا يمكن قبوله ويشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. ولهذا السبب، وكما ذكر هنا من قبل، قام المجتمع الدولي بحظر

استخدامها في النزاعات المسلحة الدولية قبل أكثر من قرن. وقد أكدت التطورات اللاحقة حظر استخدام الأسلحة الكيميائية باعتباره قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي. لن ندخر جهدا لإنهاء استخدام وانتشار الأسلحة الكيميائية من جانب دول أو جهات فاعلة من غير الدول في أي مكان في العالم. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم؛ لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب.

إن مجلس الأمن يتحمَّل المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ إجراء استجابة للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ومن مسؤوليتنا المشتركة الالتزام بالحظر المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاعات المسلحة. ومن واجبنا الأخلاقي والقانوني المشترك الدفاع عن نظم عدم الانتشار التي أنشأناها ودعمناها.

وأفضل طريقة للقيام بذلك هي من خلال تعددية الأطراف الحقيقية والتوصل إلى توافق آراء دولي واسع النطاق. وفي هذا الصدد، نرحب بنشر بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية، ونتطلع إلى النتائج التي ستتوصل إليها.

ومن المؤسف أن المجلس لم يتمكن من العمل معا والاتفاق على رد موحد وواضح في الوقت المناسب على تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونأسف لأن روسيا منعت المجلس، مرة أخرى في هذا الأسبوع، من إنشاء آلية محايدة ومستقلة حقا لإسناد المسؤولية. وقد أسهم ذلك في الحالة التي نجد أنفسنا فيها الآن. إن استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاك جسيم للقانون الدولي، وهو يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. والثني عن استخدامها ومنعه أمر يهم المجتمع الدولي بأسره. ولذلك، فإننا نتشاطر مشاعر الغيظ والغضب ويهالنا الاستخدام المتكرر لهذه الأسلحة في سورية. ومن الضروري تخليص سورية من الأسلحة الكيميائية بصورة نهائية ومحاسبة المسؤولين عنها. وفي الوقت نفسه، وكما قال الأمين العام في بيانه أمس،

> ”هناك التزام، لا سيما عند التعامل مع مسائل السلام والأمن، بالتصرف على نحو يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي عموما“.

إن هذه لحظة محفوفة بالمخاطر. وندعو إلى ضبط النفس والامتناع عن أي أعمال يمكن أن تؤدي إلى تصاعد التوترات أو إلى زيادة تأجيجها. ويتعين علينا تفادي خروج الحالة عن نطاق السيطرة. وعلى مدى الأيام القليلة الماضية، سعينا إلى كفالة استنفاد جميع الوسائل السلمية للاستجابة. وعملنا دون كلل ولم ندخر وسعا في الجهود الرامية إلى إيجاد سبيل كي يتحمل المجلس مسؤوليته وفقا للميثاق. وعرضنا اقتراحا على أعضاء المجلس لتحقيق هذا الهدف عن طريق دعوة الأمين العام إلى العودة إلى المجلس بمقترح. ومن أجل نجاح الدبلوماسية، فإنه يجب دعمها بمطالب واضحة. ودعا الأمين العام المجلس إلى اتخاذ إجراء، ولكن للأسف لم يتمكن المجلس من توحيد صفوفه. لقد كانت بالفعل فرصة ضائعة، ولكننا على استعداد لمواصلة تلك الجهود.

وفي ضوء كل ما حدث الآن، فإن من المهم أكثر من أي وقت مضى تجنب التصعيد والعودة إلى مسار الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حل سياسي، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، والتي توجد حاجة ماسة إلى تنشيطها، وكذلك للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا وللتنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) الذي يدعو إلى وقف الأعمال العدائية. فلا يمكن الانتظار أكثر من ذلك للسماح بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. والحل السياسي المستدام هو السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الشعب السوري. إذاً، فلنلتف جميعا حول ذلك الهدف. ولنضاعف جهودنا من أجل وضع حد بصورة نهائية للنزاع الطويل والوحشي والعبثي.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على إحاطته اليوم. لقد تكلم أمس واليوم عن سلسلة الأهوال التي كابدها السوريون خلال السنوات السبع الماضية، والهجمات بالأسلحة الكيميائية هي أكثرها شناعة. والعالم ليس بحاجة تقريبا لمن يُذكره بالمعاناة التي يعجز عنها الوصف التي كابدها عدد لا يحصى من الرجال والنساء والأطفال السوريين. وهي معاناة تأتي على أيدي الأسد وحلفائه. ولم يترك النظام السوري مجالا للشك لدى العالم في استعداده لإطلاق العنان للإرهاب ضد شعبه. ويُعد تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية التعبير الأكثر خبثا عن تلك الحملة. فقبل أسبوع واحد فقط، فوجئ العالم مرة أخرى بتقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية – تلك المرة في دوما.

وفي الوقت نفسه، فإن الاتحاد الروسي قد أظهر للعالم استعداده للوقوف إلى جانب الأسد في كل خطوة على الطريق. فقد منع اعتماد مشاريع قرارات في المجلس، كان من الممكن أن توقف العنف. وأنا أدعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى تأييد القيام برد جماعي وهادف على استخدام الأسلحة الكيميائية. ولكن حتى إذا عجز المجلس عن التصرف، ينبغي أن يكون واضحا أمام العالم أن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير جائز مطلقا. وإزاء خلفية أهوال الماضي وتزايد خطر تكرارها، فإن الرد الذي قامت به فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مفهوم. وقد كان الرد محسوبا واقتصر على استهداف عدد محدود من المرافق العسكرية التي يستخدمها النظام السوري في سياق ترسانته غير المشروعة من الأسلحة الكيميائية. وأوضحت الإجراءات التي اتخذتها تلك البلدان الثلاثة أن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول.

واستهدف الرد الذي نُفذ الليلة الماضية الحد من قدرات شن هجمات كيميائية في المستقبل. ولكن يتعين على النظام السوري والاتحاد الروسي ألا يظنا ولو للحظة واحدة أننا سنتخاذل في سعينا من أجل إخضاع مرتكبي الهجمات الكيميائية في الماضي للمساءلة الكاملة. ولن نقبل بأي شيء أقل من إنشاء آلية مستقلة ومحايدة لإسناد المسؤولية، بحيث يتسنى تحديد مرتكبي تلك الهجمات الشنيعة ومحاسبتهم. وندعو الاتحاد الروسي إلى التوقف عن معارضة ذلك. فاستخدام الأسلحة الكيميائية انتهاك خطير للقانون الدولي، قد يشكل جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية. وتعتقد مملكة هولندا اعتقادا راسخا أنه يجب على المجتمع الدولي التقيد التام بمعيار أن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير جائز مطلقا. ولا يمكن للإفلات من العقاب أن يسود، ولن يحدث ذلك.

ومع ذلك، فإن إذا ظل المجلس يعاني من حالة الشلل المتسبب فيها عضو دائم واحد، يجب ألا ننسى أن الأمم المتحدة أكبر من المجلس وحده. فلدينا قيادة قوية على رأس منظمة الأمم المتحدة، ولدينا جمعية عامة قوية. وينبغي لهما النظر في جميع الأدوات لتعزيز المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وترحب مملكة هولندا بكل خيار لإنشاء آلية مستقلة ومحايدة، سواء في إطار الأمم المتحدة أو في إطار المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، ما دام أن ذلك سيسفر عن إنشاء آلية يمكن أن تحدد الأطراف المسؤولة، ليتسنى بالتالي مساءلة الجناة. وينبغي أن تستفيد أية آلية جديدة من العمل الهام الذي قامت به آلية التحقيق المشتركة ومن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتي تواصل عملها. ولذلك، من المهم للغاية أن تتوفر للبعثة إمكانية كاملة للوصول دون عوائق إلى جميع المعلومات والمواقع التي تراها ضرورية لإجراء تحقيقاتها في الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي شهدته دوما في عطلة نهاية الأسبوع الماضي.

ويجب احترام القواعد الدولية لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية، ويجب إراحة الشعب السوري من أشكال العنف والمشقة والظلم التي طالت كثيرا معاناته لها. وتحقيقا لهذه الغاية،

ندعو إلى إيجاد حل سياسي وإلى الوقف الفوري للعنف، على النحو الذي اتفق عليه المجلس في وقت سابق، وكذلك إلى توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة كاملة وفورية ودون عوائق. ونؤكد من جديد تصميمنا على تحقيق العدالة للضحايا. إن ضرورة الدفاع بصورة جماعية عن مصير الشعب السوري أوضح الآن من أي وقت مضى.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على حضوره وعلى مشاركته في هذه الجلسة. كما تود بوليفيا أن تشكر الاتحاد الروسي على مبادرته بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن. إن هذا يوم مظلم في تاريخ المجلس. لقد قرر ثلاثة من الأعضاء الدائمين، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، اتخاذ إجراءات انفرادية ضد سيادة دولة أخرى عضو في المنظمة وسلامتها الإقليمية.

وتود بوليفيا أن تعرب بشكل واضح وقاطع عن إدانتها لاستخدام الأسلحة الكيميائية أو استخدام المواد الكيميائية كأسلحة، حيث أن ذلك عمل إجرامي لا يمكن تبريره أينما وحيثما حدث وأيا كان مرتكبوه، بالنظر إلى أنه يشكل جريمة خطيرة ضد القانون الدولي والسلام والأمن الدوليين. ويجب تحديد المسؤولين عن ارتكاب هذه الأعمال الإجرامية والمروعة والتحقيق معهم ومحاكمتهم وإنزال أشد العقاب بهم. وتواصل بوليفيا المطالبة بإجراء تحقيق نزيه وشفاف لتحديد الجناة.

وإلى جانب ذلك الموضوع، فإن عقد هذه الجلسة يرتبط بحقيقة أن ثلاثة من أعضاء المجلس الدائمين استخدموا، كما قلت، القوة في انتهاك للميثاق.

من المستحيل مكافحة الانتهاك المزعوم للقانون الدولي بانتهاك القانون الدولي. إن بوليفيا تشعر بالدهشة لأن أعضاء المجلس الدائمين الذين يتحملون مسؤولية أكبر عن صون السلم والأمن الدوليين، هم الذين يتجاوزون الأمم المتحدة عندما يناسبهم ذلك. إنهم يدافعون عن تعددية الأطراف طالما أنها تخدم أغراضهم ثم لا يعيرونها بعد ذلك اهتماما. وعندما لا تصب تعددية الأطراف في مصلحتهم، فإنهم يتوقفون عن الاهتمام بها.

هذه ليست الحالة الوحيدة التي تم فيها، للأسف، استخدام إجراءات انفرادية. ونذكر، ولن نتعب من التذكير، بمثل بهذا الاستخدام في العراق في عام ٢٠٠٣ وفي ليبيا في عام ٢٠١١. وأي إجراء من هذا القبيل يجب أن يأذن به مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وتتعارض جميع الإجراءات الانفرادية مع القانون الدولي، وكذلك مع قيم ومبادئ الميثاق. وترفض بوليفيا استخدام القوة والتهديد باستخدامها. إن الإجراءات الانفرادية لا تستجيب فقط للمصالح الخاصة لأولئك الذين ينفذونها، بل هي أيضا تدابير – إسمحوا لي باستخدام هذه الكلمة – إمبريالية. يحدث أن الإمبراطوريات التي ذكرناها سابقاً تعتبر نفسها في مرتبة أخلاقية أعلى من بقية العالم. إنهم يعتبرون أنفسهم استثنائيين ولا غنى عنهم، وبالتالي يعتقدون أنهم فوق القانون والقانون الدولي، ولكن مصلحة أولئك الذين يستخدمون القوة من طرف واحد وينتهكون الميثاق ليست ،في الواقع، في تشجيع الديمقراطية أو الحرية أو مكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية. بل هدفهم هو توسيع قوتهم وهيمنتهم.

وما شهدناه خلال الساعات القليلة الماضية هو هجوم على آلية التحقيق المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي لم تبدأ العمل الذي كان من المقرر أن يبدأ اليوم. إن الهجوم الاتفرادي هجوم على المنظمات المتعددة الأطراف، مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إنه اعتداء على المجلس ومسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. إنه اعتداء على الميثاق، وهو هجوم على المجتمع الدولي بأسره. وأتساءل، فيما يتعلق بالأعضاء الدائمين الذين استخدموا القوة قبل بضع ساعات، كم من الأموال استثمروها في تسليح

وتدريب الجماعات المسلحة في سورية؟ وما هي الموارد الطبيعية التي يبحثون عنها؟ وبأي سلطة أخلاقية، سيكون بإمكانهم التذرع بالميثاق في المستقبل؟

ومن المحزن أن تاريخ انتهاك مقاصد ومبادئ الميثاق تاريخ طويل. لقد ذكرنا ليبيا والعراق، وهي حالات حديثة. كما أن القرار الانفرادي المتعلق بالقدس قد وجه إشارة أخرى واضحة تمامًا إلى عدم احترام القانون الدولي. من هم الذين يبيعون الأسلحة لأولئك الذين يقصفون المدنيين في اليمن؟ من هم الذين رفضوا اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ؟ من هم الذين ابتعدوا عن الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؟ ومن هم الذين يبنون الجدران؟

لكننا نعتقد أنه من المهم أيضًا التحدث عن التاريخ على المدى الطويل. وقبل كل شيء، نشهد عواقب الفوضى التي سببتها بعض القوى الاستعمارية واستخفافها بالقانون الدولي في الشرق الأوسط الذي يعود إلى أكثر من ١٠٠ عام. نحن الآن نستعيد نفس السيناريو في سورية، والذي يتسم بعدم الاكتراث التام بالقانون الدولي. وقد عشنا ذلك من جديد إلى حد ما، على سبيل المثال، عندما رفضت المملكة المتحدة إعادة سيادة جزر مالفيناس إلى الأرجنتين أو عندما لم يتم حل قضية أرخبيل شاغوس. وآمل أن تحترم فتوى محكمة العدل الدولية المتعلقة بهذه المسألة. وبعبارة أخرى، نحن نتحدث عن مجموعة كاملة من السياسات التي تضر بالسلام والأمن الدوليين.

لقد قالت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة إن الولايات المتحدة، بلدها، يضع إصبعه على زناد مسدس معبأ وجاهز للإستخدام. بالطبع، إستمعنا بوضوح إلى كلماتها بقدر كبير من القلق والحزن. ونحن نعلم أن الولايات المتحدة لديها حاملات طائرات وأقمار اصطناعية وقنابل ذكية وترسانة من الأسلحة النووية، ونحن نعلم أيضا بأنها لا تكن سوى الإزدراء للقانون الدولي. ولكن لدينا مقاصد ومبادئ الميثاق، وفي نهاية المطاف، وكما أظهر التاريخ مرارا وتكرارا، ستسود هذه المبادئ.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، أتقدم بالشكر إلى الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته في بداية أعمال هذه الجلسة.

تؤمن دولة الكويت وتلتزم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بالطرق والوسائل السلمية. لقد حدد الميثاق في المادة ٢٤ مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، وأنه يتصرف نيابة عن الدول الأعضاء لتنفيذ هذه الولاية. ونصت المادة ٢٥ على التزام الدول الأعضاء بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، ولكن ما شهدناه في ملف الأزمة السورية هو تعطيل لإرادة المجتمع الدولي وانتهاك صارخ لقراراته.

لقد تابعنا باهتمام وقلق بالغين التطورات الخطيرة في سورية والمتمثلة في العمليات العسكرية الأخيرة، ردا على استخدام السلطات السورية للأسلحة الكيميائية المحرمة دوليا. ونؤكد أن هذه التطورات أتت نتيجة لتعطيل جهود المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، للوصول إلى حل سياسي للصراع الدامي في سورية الذي امتد لأكثر من سبع سنوات وراح ضحيته مئات الآلاف وأدى إلى تشريد الملايين من أبناء الشعب السوري وتسبب في دمار كبير للبنية التحتية في مدن عديدة.

لقد حظي الملف الكيميائي ولفترة طويلة بموقف موحد داخل المجلس، وقد كان موقفا حازما في إدانة أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سورية ومن قبل أي طرف كان، بل أكثر من ذلك اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١١٨ بالإجماع، وهو الذي قرر فرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حال عدم امتثال الأطراف لأحكامه وفي حال استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وهي الأسلحة المحرمة دوليا كما ذكرنا. ولضمان تفعيل ذلك القرار، نجح المجلس في

شهر آب/أغسطس ٢٠١٥ في اتخاذ القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) الذي أنشأ آلية التحقيق المشتركة بهدف تحديد المسؤولين عن أي جرائم باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وبالفعل، حددت الآلية مرتكبي تلك الجرائم.

إلا أن الانقسام المؤسف في موقف المجلس شجع أطراف الأزمة على الاستمرار في مخالفة قرارات الشرعية الدولية وانتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويأتي القرار الأخير، ٢٤٠١ (٢٠١٨)، مثالا آخر على انتهاك القرارات، حيث اتخذه المجلس بالإجماع. ورغم أنه دعا إلى وقف إطلاق النار دون تأخير والسماح بدخول المساعدات الإنسانية للمناطق المحاصرة، لم يجد هذا القرار الإنساني، كما تعلمون، للأسف، طريقه إلى التنفيذ. إن دولة الكويت تأسف لهذا التصعيد وتدعو إلى تجاوز الخلافات بين أعضاء المجلس وتدعو إلى استعادة وحدة مجلس الأمن وضرورة تحمله مسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين، وفقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وسد الفجوة الموجودة حاليا من خلال الاتفاق على آلية جديدة مستقلة ومحايدة ومهنية للتحقيق في أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سورية بهدف تحديد الأطراف المسؤولة عن ارتكاب أي من تلك الجرائم.

ونجدد استعدادنا التام للمشاركة في أي جهود تصب في اتجاه تحقيق التوافق في مواقف الدول الأعضاء في المجلس، بما يضمن محاسبة مرتكبي هذه الجرائم وضمان عدم إفلاتهم من العقاب، وبما يحافظ على منظومة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

من المؤكد أنه لا حل عسكري للأزمة في سورية. ولا بد من تكثيف الجهود لتجنيب الشعب السوري المزيد من المعاناة. ونجدد هنا موقفنا المبدئي والثابت من الأزمة السورية، والذي يتفق وينسجم مع موقف جامعة الدول العربية الداعي إلى الحفاظ على وحدة وسيادة واستقلال سورية ووقف أعمال العنف والقتال لحقن الدماء والحفاظ على أرواح أبناء الشعب السوري والتوصل إلى تسوية سلمية تحت رعاية الأمم المتحدة، بناء على بيان جنيف الأول لعام ٢٠١٢ والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبما يحقق انتقالا سياسيا تتوافق عليه جميع مكونات الشعب السوري ويحقق طموحاته المشروعة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئاسة البيروفية على استجابتها السريعة لطلب عقد هذه الجلسة، ونود أن نعرب عن تقديرنا لروسيا على تقديم الطلب. فلو لم يجتمع المجلس في ضوء ما حدث أمس، لكان ذلك تقصيرا خطيرا منه في أدائه واجبه.

كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى حضوره اليوم. إن المسؤولية بالنسبة لنا، نحن الأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن، ثقيلة للغاية إلى حد يجعلها لا تطاق. ويتعين علينا ألا ننسى أننا نمثل هنا ١٩٣ بلدا، قطعنا لها، شأننا في ذلك شأن الأعضاء الدائمين، وعودا رسمية ترد بصفة عامة في ميثاق الأمم المتحدة. وبالنسبة للدول الأعضاء من بيننا الأعضاء في الاتحاد الأفريقي - وهو منظمة تعلق، لأسباب تاريخية واضحة، أهمية كبيرة على التقيد الدقيق بمبادئ الميثاق - فإن التزامنا المتمثل في أنه يتعين علينا قول الحق والوقوف بصلابة من أجل تحقيق السلام التزام هائل كذلك - لا سيما عندما تكون الأطراف المعنية، من وجهة نظرنا الوطنية، دولا صديقة.

ويوم أمس، حث الأمين العام الدول الأعضاء على التصرف بمسؤولية في هذه الظروف الخطيرة وشدد على الحاجة إلى تجنب تدهور الحالة الخطيرة وخروجها عن نطاق السيطرة (انظر S/PV.8231)؛ بل إنه كرر نفس المشاعر اليوم. كما إننا أعربنا مرارا عن قلقنا من أن تطورات الأحداث في سورية يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة، ليس على الصعيد الوطني فحسب، بل كذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومما لا شك فيه أن

الضربة التي نفذتها البلدان الثلاثة أمس لا يبدو أنها قد أدت إلى انفلات الحالة وخروجها عن نطاق السيطرة. ونحن لا نستخف بذلك الأمر، على الرغم من أنه قد يكون من الصعب تلطيفه في ضوء الخطر المحتمل الذي لا نزال نواجهه.

ولذلك، فإننا ندعو إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والحكمة وإلى العودة سريعا إلى الحوار بين الدول الكبرى التي تملك تأثيرا هائلا على الحالة الراهنة في سورية. وكما أكدنا أمس وفي السابق، فإن من الحيوي جدا استئناف مسار الدبلوماسية. فلا شك في أن البديل كارثي بدرجة لا يمكن تخيلها. ونأمل في ألا يكون هناك من يريد حدوث ذلك، ولكنه يمكن أن يحدث إذا لم نعمل معا بشعور كبير بالإلحاح من أجل نزع فتيل التوتر الحالي ومواصلة خفض التصعيد العسكري.

ونحن غير غافلين، بأي حال من الأحوال، عن نشأة هذه المأساة التي نواجهها. إنها تتعلق بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في دوما. وهذا على الأقل هو ما أدى إلى تصعيد التوتر، مؤديا إلى ما حدث أمس، وهو أمر يصعب الدفاع عنه بالقول إنه يتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. غير أن هناك نقطة تجعل من الصعب علينا فهم ما حدث أمس. فبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على وشك الوصول، أو كما قال الأمين العام للتو، قد وصلت إلى سورية بالفعل للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية، التي تمثل السبب في كل هذا التوتر.

وفي ضوء ذلك، نستميحكم عذرا، السيد الرئيس، إن كانت الحيرة تتملكنا بعض الشيء. فعلى الرغم من أن الأولوية حاليا تتمثل بوضوح في تجنب زيادة تصعيد التطور الأخير، لا نقلل من أهمية كفالة المساءلة عن أي استخدام مؤكد للأسلحة الكيميائية في سورية. وينبغي، في ذلك الصدد، إفساح المجال أمام بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق لإجراء تحقيق شامل للوقوف على الحقائق المتعلقة بالهجوم المزعوم بالأسلحة الكيميائية في دوما. والطريقة المستدامة لإنهاء الإفلات من العقاب، الذي نعتبره أمرا بالغ الأهمية، ولردع ووقف استخدام المواد الكيميائية كأسلحة هي من خلال العمل المتضافر والمتحد، بما في ذلك من خلال آلية إسناد يمكن للمجلس أن ينشئها، بل ويجب عليه فعل ذلك.

وقد أصبح ذلك أكثر أهمية الآن، إذ أنه، كما نعلم جميعا، صار التوصل إلى الحقيقة صعبا للغاية. وثمة فرصة للأطراف وحتى للأفراد ليزعموا صحة حقائقهم الخاصة. ونعلم أننا جميعا نشعر بخيبة أمل بسبب الجمود الحالي، ولكن ينبغي ألا يكون ذلك مبررا للتغاضي عن الالتزام بالتقيد بمبادئ الميثاق.

أود أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى ما قاله الأمين العام أمس. وقد أردت الإشارة إليه مرة أخرى لأنه يعبر عن الحقيقة، ولذلك يستحق التكرار:

> ”فالحرب الباردة عادت لتطل من جديد، مع انتقام – ولكن مع الفارق. إذ أن آليات وضمانات إدارة مخاطر التصعيد التي كانت قائمة في الماضي على ما يبدو لم تعد موجودة“. (S/PV.8231، صفحة. ٢).

ولذلك السبب، يجب علينا أن نناشد أعضاء مجلس الأمن، وبخاصة الأعضاء الخمسة الدائمين، أن يساعدوا في تهيئة وضع تكون فيه اليد العليا للدبلوماسية وتكون أولوية العمل السياسي مرشدنا للخروج من هذه اللحظة المضطربة في تاريخنا الحديث. إن عملية جنيف والمبعوث الخاص دي ميستورا بحاجة إلى دعم المجلس غير المشروط.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على بيانه، الذي يبين بوضوح وجهة نظر الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ومن الواضح أن ما وقع ليلة أمس لم يكن مفاجأة لأي عضو في مجلس الأمن. فلم نكن ننتظر سوى يوم وتوقيت وقوعه.

وفي الواقع، وكما قلنا في بياننا بالأمس (انظر S/PV.8232)، فإننا نشعر بالقلق إزاء ما نسمع من خطاب وما سيفضي بنا إليه. وقد أفضى بنا إلى ما كنا نخشاه ولا نريده – هجمات عسكرية ضد سورية. وبالأمس في هذه القاعة، تكلم الأمين العام أنطونيو غوتيريش عن ذكرى الحرب الباردة، التي عادت في الواقع بصورة قوية فجرا، مُذكرةً شعوب العالم بتضارب المصالح الذي ما زال قائما بين الكتلتين.

وقد تابعت جمهورية غينيا الاستوائية بقلق التقارير عن الهجمات التي نفذتها الولايات المتحدة، بدعم من القوات المسلحة لفرنسا والمملكة المتحدة. وتشير التقديرات إلى أن التحالف أطلق أكثر من ١٠٠ من القذائف الانسيابية والصواريخ جو – أرض من سفينتين بحريتين للولايات المتحدة متمركزتين في البحر الأحمر، ومن طائرات حربية تكتيكية حلقت فوق البحر الأبيض المتوسط، وقاذفات القنابل من طراز B-1 B من منطقة أخرى. وشن التحالف هجوما منسقا على ثلاثة أهداف، شملت مركزا للبحوث العلمية في منطقة دمشق ومرفقا غرب حمص ومركزا للقيادة بالقرب من ذلك المرفق.

وعلى الرغم من أن ضربات أمس كانت جراحية وانتقائية للغاية، فإنها انتهاك للفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ وقواعد القانون الدولي. ومن المهم التذكير بأن مجلس الأمن، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، ينبغي لأعضاء المجلس أن يمتنعوا عن إيجاد حالات انعدام الأمن وعدم الاستقرار.

وينبغي لمجلس الأمن ألا يبرز أو يتجاهل أن تلك الضربات قد تكون لها عواقب مأساوية لا يمكن التنبؤ بها في الشرق الأوسط من خلال تشجيع أو تبرير تطوير البرامج النووية من أجل منع وقوع أي عدوان آخر. وخبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية موجودون بالفعل في دوما لإجراء التحقيقات. وإلى أن نتوصل إلى دليل موثوق ودامغ على وقوع الهجوم الكيميائي المزعوم في دوما في الأسبوع الماضي، فإن جمهورية غينيا الاستوائية ترى أنه لا يمكن تبرير أي عدوان. ووفد بلدا يكرر أيضا أنه، وفقا للمادة ٣٣ من الميثاق، في حالة أي نزاع من شأنه أن يعرض للخطر صون السلام والأمن الدوليين. من الضروري السعي إلى إيجاد حل في المقام الأول والأخير عن طريق التفاوض أو الوساطة أو غيرهما من الوسائل السلمية الأخرى.

ولا يزال التاريخ يبين لنا أن التدخلات العسكرية لا تحل أبدا النزاعات، بل، بدلا من ذلك، تسبب في انتشارها واستمرارها، مما يؤدي إلى الخراب والدمار. ويجب أن نضمن ألا يتكرر ذلك مرة أخرى في حالة الجمهورية العربية السورية. ومرة أخرى، نشير إلى أن التدخل العسكري في ليبيا في عام ٢٠١١ وعواقبه اليوم يجب أن يكون درسا واضحا للمجتمع الدولي. إن جمهورية غينيا الاستوائية تعارض استخدام القوة في العلاقات الدولية. ولا نقبل استخدامها إلا عندما يتماشى مع مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وكما سبق أن قلنا بوضوح، فإن استخدام القوم في حالة سورية لن يحدث أي تغيير كبير في الحالة العامة في البلد.

ونكرر التأكيد على أن الاتفاق السياسي هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل دائم للمشكلة السورية. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تحل خلافاتها عن طريق الحوار والاتفاق والتشاور. وهذه العملية تتطلب دعم المجتمع الدولي. وفشل الدبلوماسية لا يؤدي إلا إلى تفاقم معاناة الشعب السوري وهو أسمى تعبير عن فشل مجلس الأمن.

ولا تزال غينيا الاستوائية تعتقد أنه، من أجل التوضيح الكامل لأحداث ٧ نيسان/أبريل في ٧ دوما، يجب إجراء تحقيق شامل ومحايد وموضوعي بغية التوصل إلى استنتاج موثوق. ونحث بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية على التعجيل بإجراء تحقيق وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن نتائجه في أقرب وقت ممكن. كما

نكرر مرة أخرى الحاجة الملحة إلى إنشاء، تحت رعاية الأمين العام، هيئة تحقيق مهنية ومستقلة وشفافة بغية إسناد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية وتحديد هوية الجناة حتى يتسنى تقديم المسؤولين، أيا كانوا، إلى العدالة الدولية. وبهذه الطريقة وحدها يمكن التوصل إلى التوافق في الآراء ووحدة الموقف فيما بين أعضاء مجلس الأمن بشأن هذه المسألة الشائكة .

وأختتم بياني بتجديد تأكيد موقف جمهورية غينيا الاستوائية الذي لا لبس فيه، وهو أننا ندين بكل إخلاص استخدام الأسلحة الكيميائية أيا كان مرتكبوه.

السيد تانوه – بوتشوي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد كوت ديفوار أن يشكر الأمين العام على حضوره وعلى إحاطته الإعلامية عن آخر التطورات في الجمهورية العربية السورية في أعقاب الغارات الجوية التي نفذها بعض أعضاء مجلس الأمن خلال ليلة الجمعة، ١٣ نيسان/أبريل. وتدعو كوت ديفوار جميع الجهات الفاعلة المشاركة في النزاع السوري على مختلف المستويات إلى أن تتحلي بضبط النفس وألا تزيد من تعقيد الحالة الكارثية التي يعانيها الشعب السوري. لقد تعرض سورية للضرب بالأسلحة والقنابل في كثير من الأحيان، في تجاهل لعملنا الجماعي من أجل السلام.

هل من الضروري التذكير بأن الأعضاء المؤسسين، من خلال توقيعهم على ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، كانون يسعون إلى إنشاء نظام عالمي جديد قائم على تعددية الأطراف والتصميم على جعل السلام صالحا عالميا مشتركا أُسنِدَ صونه للأمم المتحدة ومجلس الأمن باعتباره مسؤوليته الرئيسية؟ وقد ذكرنا الأمين العام للتو بذلك. وفي كل حالة من الحالات التي وجه فيها ميثاق الأمم المتحدة عمل المجتمع الدولي، مكننا احترام مبادئه دوما من التغلب على أكثر التحديات تعقيدا، مما أدى إلى منع وقوع العديد من الكوارث الإنسانية.

انطلاقا من إيمان بلدي الراسخ بفضائل تعددية الأطراف، فإنه يعتقد أن اللجوء إلى القوة من أجل صون السلم والأمن الدوليين يجب أن يأذن به مجلس الأمن بغية الحفاظ على سلطته القانونية الأساسية، وبالتالي، الحيلولة دون أي انحراف أو شطط. وما من جهاز عدا مجلس أمن قوي يمثل عصرنا بمقدوره حشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعما لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وهكذا، فإن كوت ديفوار تود أن تعرب عن قلقها البالغ إزاء عجز المجلس عن استئناف الحوار في سورية وتهميش مؤيدي الحل العسكري.

تود كوت ديفوار أن تغتنم هذه الفرصة لتكرر إدانتها القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية، بغض النظر عن المسؤول عن ذلك. وندعو إلى إنشاء آلية متعددة الأطراف لتحديد المسؤولية وتقديم المسؤولين عن استخدام تلك الأسلحة إلى العدالة في المحاكم الدولية الملائمة. وفي ذلك السياق، يكرر وفد بلدي تأكيد دعمه للتحقيق الذي ستجريه بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغرض التأكد من الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية في مدينة دوما في الغوطة الشرقية. وتحث كوت ديفوار مرة أخرى أعضاء مجلس الأمن على الاتحاد بغية إنهاء خلافاتهم والعمل على إنشاء هذه آلية الإسناد هذه، ولا شك أن جميع أعضاء المجلس يرغبون في إنشائها.

وتكرر كوت ديفوار الإعراب عن موقفها المبدئي واقتناعها بأن الاستجابة للأزمة في سورية لا يمكن أن تكون ذات طابع عسكري. بل على العكس من ذلك تماما، يجب السعي إليها في إطار الحوار وعملية سياسية شاملة على النحو المتوخى في خريطة الطريق التي حددها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وقد حان الوقت لإتاحة كل فرصة ممكنة للحوار والتأكد من مواكبة المجلس لأحداث التاريخ.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بيرو.

تلاحظ بيرو ببالغ القلق التطورات في سورية. وإزاء الإجراءات العسكرية هذه استجابة للمعلومات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين في البلد، ندعو مرة أخرى إلى احتواء الوضع وعدم السماح بخروجه عن نطاق السيطرة بطريقة تؤدي إلى زيادة الخطر على الاستقرار في المنطقة وتهديد السلم والأمن الدوليين.

وتدين بيرو استخدام الأسلحة الكيميائية بجميع أشكالها وتعتبرها جريمة بشعة. ولهذا السبب، أيدنا نشر بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فورا في سورية، فضلا عن إنشاء آلية مخصصة مستقلة وموضوعية ومحايدة للإسناد ونعرب عن شعورنا بالأسف للجمود في مجلس الأمن وعجزنا عن اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة. وفي ذلك الصدد، تدعو بيرو الأمين العام إلى مضاعفة جهوده وفقا للصلاحيات الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة بهدف المساعدة على كسر الجمود في المجلس وإنشاء آلية الإسناد. وترى بيرو أنه يجب أن يكون أي رد على الجرائم المرتكبة في سورية، وكذلك إيجاد حل للنزاع الدائر هناك عموما، متسقا مع الميثاق والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وكما ذكّرنا الأمين العام، فإن مجلس الأمن هو الجهاز الذي تقع عليه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ويجب على أعضائه العمل على أساس من وحدة الصف والوفاء بتلك المسؤولية. وتتشاطر بيرو النداء العاجل الذي وجّهه الأمين العام إلى جميع الدول الأعضاء بأن تتحلى بضبط النفس في هذه الظروف الخطيرة وتجنب كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد الحالة وتفاقم معاناة الشعب السوري. ويؤكد وفد بلدي مجددا التزامه بمواصلة العمل من أجل تحقيق السلام المستدام في سورية وضمان حماية السكان المدنيين وكفالة عدم الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة، بالإضافة إلى المساعدة في تهدئة الحالة.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أرد على الملاحظات التي أدلى بها سفير بوليفيا عن المملكة المتحدة.

ليس لدينا أدنى شك في سيادة المملكة المتحدة على جزر فوكلاند وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وقد أوضحت الحكومات البريطانية المتعاقبة أنه لا يمكن تحويل السيادة ضد رغبات سكان جزر فوكلاند. وصوّت سكان جزر فوكلاند بأغلبية ساحقة على الحفاظ على الترتيبات الدستورية الحالية مع المملكة المتحدة.

وانتقل إلى أرخبيل شاغوس، حيث تشارك المملكة المتحدة في الإجراءات أمام محكمة العدل الدولية، حتى وإن كنا لا نتفق مع الولاية القضائية في تلك القضية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): سأتوخى الإيجاز الشديد وسأقتصر على تلاوة ما ورد في البيان الخاص بمسألة جزر مالفيناس، الذي وقّع عليه جميع رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

رؤساء الدول والحكومات:

”يعيدون تأكيد دعمهم القوي للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في منازعات السيادة على جزر مالفيناس وساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق

البحرية المحيطة بها، ويؤكدون المصالح الدائمة لبلدان المنطقة في حكومات جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لاستئناف المفاوضات لإيجاد حل سلمي ونهائي لهذا النزاع – بأسرع وقت ممكن – عملا بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة.''

ومن شأن ذلك أن يشمل على وجه الخصوص قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠).

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): شكرا السيد الرئيس، وأرحب بحضور الأمين العام في هذه اللحظة الهامة من تاريخ وعمل مجلس الأمن. لقد حذّر الأمين العام في بيانه الهام أمس من أن الحرب الباردة قد عادت (انظر S/PV.8231). وهذا صحيح ونتفق كلنا على وجاهة هذا الكلام.

وعلينا أن نتذكّر في هذه المناسبة من الذي أطلق عودة فلسفة الحرب الباردة. طبعا كلنا نتذكر أنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، ظهرت كتب فلسفية في هذا البلد كتبها شخص يدعى فرانسيس فوكوياما الذي ألّف كتابا بعنوان ''نهاية التاريخ''. وتلاه مفكر أمريكي آخر اسمه صمويل هنتنغتون، فألّف كتابا عنونَه بـ''صدام الحضارات''. هذان الكتابان أسسا لعودة فلسفة الحرب الباردة. لأن مضمون هذين الكتابين كان: يا شعوب العالم إما أن تسلكوا النهج الأمريكي وتتبعوا الإرادة الأمريكية أو سنعتدي عليكم. يعني بالمثل الأمريكي الشائع ''إما طريقي أو طريق الخطر'' هكذا عادت أجواء فلسفة الحرب الباردة.

الكذب لا يفيد شيئا أيها السادة، يفيد صاحبه مرة واحدة. الكذب يخدع لمرة واحدة فقط، أما عندما يتكرر فيصبح هذا الكذب مكشوفا وفاضحا لصاحبه.

تحدث زميلي السفير الفرنسي عن أنه هو وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية قاموا بالعدوان على بلادي باسم المجتمع الدولي.

أنا أريد أن أستفسر عن أي مجتمع دولي يتحدث زميلي السفير الفرنسي؟ هل يتحدث عن مجتمع دولي موجود فعلا؟ هل هذا المجتمع الدولي، الذي تمثلونه أنتم، وافق على أن تقوم هذه الحكومات الثلاث بالعدوان على بلدي؟ هل حصلت هذه الحكومات الثلاث على تفويض من مجلس الأمن بارتكاب العدوان على بلدي؟

ادعى زملائي السفراء، الأمريكية والبريطانية والفرنسي، أنهم قصفوا مراكز إنتاج مواد كيميائية في سورية، هكذا قالوا. إذا كانت حكومات هذه الدول الثلاث تعرف مواقع هذه المراكز التي ادعوا أنهم قصفوها، فلماذا لم يشاطروا هذه المعلومات مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؟ ولماذا لم يشاطروا هذه المعلومات مع فريق التحقيق الموجود في دمشق قبل أن يرتكبوا عدوانهم على بلدي؟ هذا سؤال.

بالمناسبة، أكد لكم جميعا على وصول وفد من بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى دمشق ظهر اليوم. طبعا، تم تأخير وصول الوفد من بيروت إلى دمشق لأسباب غير معروفة لمدة يوم كامل إلى أن حدث العدوان. وكأن هناك من أوعز لهذه الفريق ألا يتجه إلى دمشق أمس قبل حدوث العدوان بانتظار أن يحدث العدوان. المهم أن الوفد وصل إلى دمشق ظهر اليوم وسيعقد بناء على طلبه اجتماعا تشاوريا الساعة السابعة مساء، أي بعد ساعتين، بتوقيت دمشق مع الجانب السوري. وحكومة بلدي ستقدم كل المساعدة اللازمة للوفد لإنجاح مهمته.

بناء مركز البحوث العلمية في برزة الذي تم قصفه من قبل العدوان الثلاثي، هذا البناء، زاره فريق من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مرتين في العام الماضي وفتشوه وقدموا لنا وثيقة رسمية أنه لا يوجد أي نشاط كيميائي في هذا المركز بموجب التزامات سورية تجاه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إذا كان خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد سلمونا وثيقة رسمية في العام الماضي أن هذا المركز، مركز برزة للبحوث العلمية، ليس فيه أي أنشطة كيميائية تخالف التزاماتنا بموجب عضويتنا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فكيف يستقيم هذا الكلام مع ما سمعناه اليوم من اتهامات بأن العدوان استهدف مركزا لصناعة المواد الكيميائية؟

الزميلة الأمريكية قالت إن وقت الحديث انتهى بالأمس، انتهى وقت الحديث (انظر S/PV.8231). إذا، ماذا نفعل نحن في مجلس الأمن كدبلوماسيين وسفراء؟ مهمتنا هي الحديث، مهمتنا هي أن نوضح لبعضنا البعض ما يجري، خفايا الأمور والحقائق، لا أن نأتي إلى مجلس الأمن لنبرر عدوانا على هذا الدولة أو تلك. كيف انتهى وقت الحديث؟ وقت الحديث لا ينتهي بالنسبة للدبلوماسيين في مجلس الأمن، إذا كان الهدف هو منع العدوان وإذا كان الهدف هو تطبيق أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي.

تحدث الزميلان، البريطانية والفرنسي، عن وجود خطة عمل ودعيا الأمين العام إلى إعمالها قبل أن يتفق بشأنها مجلس الأمن والحكومة السورية. وخطة العمل عجيبة وغريبة. وأنا أطرح هنا باسم حكومة بلدي خطة عمل مضادة يتوجب على دول العدوان الثلاثي تقديمها اليوم. هكذا كان يُفترض. نحن نفترض أن هذه هي خطة العمل التي كان يجب تقديمها اليوم.

أولا، قراءة أحكام الميثاق وإدراك مسؤوليات هذه الدول الثلاث في حفظ الأمن والسلم الدوليين وليس تهديد الأمن والسلم الدوليين وتقويضهما. وأحضرت معي ثلاث نسخ من الميثاق. اثنتان باللغة الإنكليزية ونسخة باللغة الفرنسية، ربما إعادة قراءة أحكام الميثاق قد تفيد هذه الدول الثلاث. ثانيا، التوقف الفوري عن تقديم هذه الدول كل أشكال الدعم للمجموعات الإرهابية المسلحة في بلدي فورا. ثالثا، التوقف عن الكذب وفبركة الادعاءات لتبرير عدوان هذه الدول الثلاث المستمر على بلدي، سورية. رابعا، أن تدرك هذا الدول الثلاث أنه بعد سبع سنوات من الحرب الإرهابية المفروضة على بلدي، سورية، والتي تشنها حكومات هذه الدول وأدواتها في المنطقة، فإن صواريخها وبوارجها وطائراتها لن تثنينا ولن تكسر إرادتنا وتصميمنا على القضاء على إرهابكم، ولن تثني شعبنا السوري عن تحقيق مستقبله السياسي بنفسه ودون تدخل خارجي من أحد.

نعيدها للمرة الألف لن نسمح لأي تدخل خارجي أن يرسم مستقبلنا. وكنت قد وعدتكم بالأمس أننا لن نقف مكتوفي الأيدي إزاء أي عدوان. وبرت الحكومة السورية بوعدها. وسأشرح لكم كيف برت الحكومة السورية بوعدها. وهنا اسمحوا لي أن أتوجه بكلامي إلى الأعضاء الملتزمين بالشرعية الدولية قائلا لهم: إن الجمهورية العربية السورية وحلفاءها وأصدقاءها، وهم كثر، يتكفلون بالرد على العدوان الغاشم الذي وقع صباح اليوم على بلدي. أما ما نطلبه منكم اليوم أنتم كدبلوماسيين وسفراء، أيها الملتزمون بالشرعية الدولية وبالميثاق، فهو أن تدعوا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا إلى قراءة أحكام الميثاق وما يتضمنه من أحكام حول احترام سيادة الدول والامتناع عن استخدام القوة في مضمار العلاقات الدولية، لعل حكومات هذه الدول الثلاث تدرك ولو لمرة واحدة أن مهمتها في هذا المجلس هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وليس تقويضهما. وكما قلت لكم قبل قليل، لدي ثلاث نسخ من الميثاق. وأطلب من الأمانة أن تسلمها لهذه الوفود كي تتثقف بأحكامها في غابة طغيانها وجهلها.

في انتهاك سافر لمبادئ القانون الدولي وأحكام ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، نفذت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في الساعة ٣/٥٥ من فجر اليوم السبت، ١٤-٤-٢٠١٨ بتوقيت دمشق، عدوانا غادرا وسافرا على الجمهورية العربية السورية. تجسد هذا العدوان في إطلاق حوالي ١١٠ صواريخ باتجاه أراضي الجمهورية العربية السورية في العاصمة دمشق ومدن ومناطق سورية أخرى.

وردا على هذا العدوان الغاشم، مارست الجمهورية العربية السورية حقها الشرعي بموجب المادة ٥١ من الميثاق في الدفاع عن النفس وصد العدوان الآثم حيث تصدت منظومات الدفاع الجوي السورية لصواريخ العدوان الثلاثي، في حين تمكن بعض هذه الصواريخ من إصابة أحد مباني مركز البحوث العلمية في منطقة برزة في العاصمة دمشق، وليس خارج العاصمة دمشق، وهو مركز يضم مركزا تعليميا ومختبرات علمية. واقتصرت الأضرار على الماديات لحسن الحظ. كما تم حرف مسار الصواريخ اللطيفة والذكية والحديثة التي استهدفت موقعا عسكريا قرب مدينة حمص فأدى انفجار أحدها إلى إصابة ٣ مدنيين بجروح.

لقد مهدت حكومات هذه الدول لعدوانها الغاشم بإصدار تصريحات عدوانية من كبار مسؤوليها، تقول فيها ضمنا، إن ذريعتها الوحيدة لمنع تقدم الجيش العربي السوري في مواجهة الجماعات الإرهابية المسلحة، هي مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية. وبالفعل وصلت توجيهات هؤلاء المعتدين للمجموعات الإرهابية المسلحة، فعملت هذه المجموعات، في سباق مع الزمن في فبركة]تلفيق[مسرحية استخدام المواد الكيميائية في دوما، وأحضرت شهود الزور وتلاعبت بمسرح الجريمة المزعوم، كما فعلت سابقا، فأعدت لذلك الذريعة لشن هذا العدوان السافر الذي لا يمكن تفسيره إلا بأن الدول المعتدية الأصلية، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، قد قررت التدخل بشكل مباشر انتقاما لهزيمة أذرعها الإرهابية الوكيلة في الغوطة. بالمناسبة أيها السادة، تم إلقاء القبض على أولئك الذين فبركوا]لفقوا[مشهد استخدام الأسلحة الكيميائية في الغوطة، واعترفوا على شاشات التلفزة بأنهم فبركوا]لفقوا[هذه القصة من أولها إلى آخرها، ولدينا الفيديو، في حال ما رغبت الرئاسة في الحصول عليه.

إني ألفت عنايتكم، أيها السادة، أيها الملتزمون بالميثاق والشرعية الدولية إلى أن العدوان السافر قد وجه رسالة جديدة من هؤلاء الثلاثة المعتدين إلى المجموعات الإرهابية لكي تتمادى في استخدام السلاح الكيميائي مستقبلا، وفي جرائمها الإرهابية، ليس ضد المدنيين السوريين فحسب، بل في جرائمها التي ستطال بلدانا أخرى.

لقد نبهاكم في ١٤٦ رسالة بشأن وجود مشاريع وخطط للمجموعات الإرهابية لاستخدام السلاح الكيميائي في سورية، ١٤٦ رسالة موجودة في عهدتكم، وعهدة الأمانة العامة. أما اليوم فيحاول البعض أن يكتشف العجلة من جديد، ويعرف جنس الملائكة. تعلمون جميعا أيها السادة أن هذا العدوان قد تزامن مع وصول بعثة التحقيق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى بلادي سورية، بناء على طلب من حكومة بلادي، وذلك للتحقيق في الهجوم الكيميائي المزعوم في دوما. وفي المحصلة الطبيعية، فإن الرسالة الأساسية التي وجهها أولئك المعتدون إليكم وللعالم بأسره، مفادها أنهم لا يقيمون وزنا لولايتكم بوصفكم أعضاء في مجلس الأمن، ولا يريدون تحقيقا شفافا ومهنيا، إنما يسعون إلى إعاقة عمل البعثة واستباق نتائجها والضغط عليها، في محاولة للتغطية على أكاذيبهم وفبراكاتهم] وتلفيقاتهم[والحيلولة دون فضحهم تماما، كما حصل قبل ست سنوات في العالم ٢٠١٣، مع الدكتور سيلستروم، عندما كان في طريقه من دمشق إلى خان العسل، كما شرحت لكم في بيان سابق.

إن العدوان الذي وقع اليوم، لم يقع فقط على بلادي سورية، بل كما قال صديقي العزيز سفير بوليفيا، كان عدوانا على الميثاق، وعدوانا على المجلس، وعدوانا على القانون الدولي، وعدوانا على ١٩٣ دولة عضوا في هذا المجلس.

إن سعي واشنطن ولندن وباريس لإفشال عمق الأفرقة الأممية ولجان التحقيق الدولية هو منهج تاريخي مستمر، رغم أن تلك الدول الثلاث تتشدق بدعمها لعمل مثل هذه الأفرقة، في الوقت التي تمارس فيه عليها الضغط السياسي والابتزاز داخل الغرفة المغلقة في الأمم المتحدة، حتى تخرج عن ولايتها والغايات التي أُنشئت من أجلها. نتذكر ما حصل لكل أفرقة التفتيش التي كانت تهتم بليبيا والعراق ويوغوسلافيا، وأفريقيا. لا يمكن أن يُكتب النجاح لأي فريق تفتيش، ما دام هناك ابتزاز سياسي وضغط سياسي لهذه الأفرقة، لا يمكن. أيها المعتدون الثلاثة. أنتم مدعون ومنافقون وكاذبون، وتمتهون إفشال أي عمل أممي لا يخدم مصالحكم، وما فتئتم، منذ تأسيس هذه المنظمة الأممية، تعملون على استغلال عمل أي فريق دولي أو عرقلة مهمته. وتاريخ لجان تقصي الحقائق والتفتيش في العراق، ويوغوسلافيا، وليبيا، وسورية، وأفريقيا شاهد على أنكم تقولون ما لا تفعلون. لقد استنفدتم أجندات هذا المجلس على مدى عقود من الزمن لتحويله عن دوره في صون السلم والأمن الدوليين، وتوظيفه لخدمة استمرار سياساتكم العدوانية الاستعمارية التدخلية. لقد كان العنوان الرئيسي مساء الأمس، يا سيادة الرئيس، على وسائط الأعلام الأمريكية والغربية هو ممارسة الكذب والخداع في حملة إعلامية معدة مسبقا للترويج لنصر مزيف وإنجازات مفبركة]ملفقة[يعلمون ضمنا أنها مجرد كذبة. فبينما كانت هذه الحكومات الثلاث تمارس عدوانها الغاشم على بلادي، سورية، وبينما كانت منظومة الدفاع الجوي في بلادي تتصدى لهذا العدوان بكل جدارة، فأسقطت هذه الصواريخ المائة، ومنعتها من الوصول إلى أهدافها. في ذلك الوقت كان وزير الدفاع الأمريكي، ومعه رئيس أركان قوات الحرب والعدوان الأمريكية يقفان على المنصة في مشهد مسرحي مذهل من حجم الكذب والتلفيق. كما شاهدتم جميعا بالأمس. لقد وقفا عاجزين عن الرد على أسئلة موضوعية يحتاج الرأي العام العالمي إلى إجابات عليها. أنا شخصيا ومع الملايين من المتابعين أشفقت عليهما في هذا المشهد، وهما يقفان كتلميذين خائبين يكرران جملا فارغة لم ترد على السؤال الصحفي، صحفي استفسر محقا، عن كيفية ضرب ما يزعمون أنها مستودعات مليئة بالذخيرة الكيميائية، وعن مخاطر هذه الضربة على حياة المدنيين، نتيجة انتشار وتسرب هذه المواد المزعومة. لا إجابة. ولم يعرفا كيف يجيبان على سؤال صحفية أخرى قالت لوزير الدفاع الأمريكي واقتبس ”قلت البارحة من على هذه المنصة أنه لا يتوافر لديكم دليل على أن الحكومة السورية شنت هذا الهجوم الكيميائية في دومان، فما الذي حصل لك منذ ساعات حتى الآن، كيف غيرت رأيك؟“. كان جوابه أنه خلال تلك الساعات حصل على تأكيد من أجهزة الاستخبارات.

تدين الجمهورية العربية السورية بأشد العبارات هذا العدوان الثلاثي الأمريكي البريطاني الفرنسي ضدها، والذي يظهر مجددا، وبما لا يحتمل التأويل، استهتار دول العدوان بالشرعية الدولية التي لطالما تشدقت بالحديث عنها مرارا وتكرارا، كذبا وبهتانا، وإيمانها التام بشريعة الغاب ومنطق القوة، في الوقت الذي تشغل فيه مقاعد دائمة العضوية في الهيئة التي أناطت بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المسؤولية الأساسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، ومنع وقمع أعمال العدوان، وفقا لمبادئ وأهداف الميثاق.

تعرب الجمهورية العربية السورية عن الاشمئزاز من الموقف المخزي لحكام مشيخة قطر لدعم عدوان الثالوث الغربي الاستعماري على سورية والسماح بإطلاق حمم العدوان الحاقد من قاعدة العديد الأمريكية في قطر، وليس من الغرابة بمكان

أن يتخذ صبيان مشيخة قطر هذا الموقف، وهم الذين قدموا مختلف أشكال الدعم للعصابات الإرهابية في تنظيم الأخوان المسلمين وغيره، بهدف زعزعة الاستقرار في الدول العربية، وفي مقدمتها سورية.

تطالب الجمهورية العربية السورية المجتمع الدولي، إن وجد، فقد سمعنا اليوم تفسيرا جديدا للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن بإدانة حازمة لهذا العدوان الذي لن يؤدي إلا إلى تأجيج التوترات في المنطقة والعالم، ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين برمتيهما.

أيها السادة الملتزمون بالشرعية الدولية، أدعوكم إلى أن تتخيلوا معي هذا المشهد الافتراضي للجلسة التي قرر فيها أعضاء مجلس الأمن القومي الأمريكي شن العدوان على سورية بالأمس، فلا أتخيلهم إلا وهم يقولون لبعضهم البعض، نحن لا نملك الذريعة القانونية لتوجيه ضربة عسكرية لسورية.

وليس لدينا أدلة حتى على وقوع هجوم بالمواد الكيميائية السامة في دوما، ولكن لننسى كل هذا، إذ أننا لم نحتاج في يوم من الأيام، وفي أي عمل عسكري قمنا به، إلى الشرعية الدولية، ولا أي حجة قانونية، ثم يتابعون الحديث فيما بينهم، هكذا أنا أتخيل جلستهم بالأمس، هذا العمل العسكري ضروري لنا ولحلفائنا، كي نحرف انتباه الرأي العام في بلادنا، عن فضائح نخبنا السياسية، ولكي تدفع منظومة الفساد لدى بعض دول الخليج، فاتورة هذا العدوان. والأهم هو كي نحمي الإرهاب الذي عملنا على رعايته لسنوات في سورية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/355، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه وفد الاتحاد الروسي.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الصين

المعارضون:

بولندا، السويد، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

إثيوبيا، بيرو، غينيا الاستوائية، كازاخستان.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): حصل مشروع القرار على ٣ أصوات مؤيدة مقابل ٨ أصوات معارضة، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت. لم يُعتمد مشروع القرار بسبب عدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد صوتنا ضد مشروع القرار المقدم من الاتحاد الروسي (S/2018/355) لأننا نعتقد أن لغته لم تكن متوازنة. ولم يكن شاملا، وأخفق في معالجة كل شواغلنا إزاء الحالة الراهنة. وفي الوقت نفسه، نتفق مع الأمين العام على وجوب أن تكون الإجراءات متسقة مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بصفة عامة.

وفي بياننا الوطني الذي أدلي به في وقت سابق اليوم (انظر S/PV.2318)، أوضحنا رأينا بشأن الحالة الراهنة في سورية، ودنّا استخدام الأسلحة الكيميائية والعديد من الانتهاكات الصارخة الأخرى للقانون الدولي في سورية. كما نشدد على أهمية إيجاد حل سياسي مستدام. وبصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، فإننا

نؤكد مجددا أن علينا أن نتوحد وننهض بمسؤوليتنا فيما يتعلق بالحالة في سورية.

وإذا كان هناك أي تشجيع اليوم، فإنه يتمثل في ما يبدو أن الجميع حول هذه الطاولة يصرون على إيجاد حل سياسي مستدام باعتباره السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الشعب السوري. ومن ثم، فإننا نؤكد من جديد دعمنا الكامل لعملية الأمم المتحدة السياسية، التي يجب تنشيطها الآن وعلى وجه السرعة، بما في ذلك من خلال الدعم القوي للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نعلل امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار الذي اقترحته روسيا (S/2018/355). امتنعنا عن التصويت ليس لأن النص لا يتضمن قدرا كبيرا من الحقيقة – بل هو يتضمن ذلك فعلاً – أو لأنه لا يلتزم بالمبادئ التي ينبغي لنا جميعا أن نتقيد بها؛ فإنه يفعل ذلك. لقد امتنعنا عن التصويت على أساس البراغماتية. فنحن نعلم أنه حتى لو كان قد حصل على تسعة أصوات، فسيتم استخدام حق النقض ضده. ولذلك لم يكن ليحظى تصويتنا إلا بقيمة رمزية. بيد أن ذلك ليس أمرا غير هام. ومع ذلك، فإن من الأهمية بمكان بالنسبة لنا، أن يتم نزع فتيل التوترات ومنع الحالة من الخروج عن السيطرة. ونحن نود الاضطلاع بدور بناء في هذا الشأن.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد امتنعت كازاخستان اليوم عن التصويت على مشروع القرار S/2018/355 لأننا نعتقد أنه ينبغي تسوية جميع المنازعات فيما بين الدول عن طريق الحوار السلمي والمفاوضات البناءة على أساس المساواة في المسؤولية عن السلام والأمن. وكما ذكرت في بياني الذي أدليت به في وقت سابق اليوم، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الأعمال التي قد تفاقم التوترات وتتسبب في خروج الحالة عن نطاق السيطرة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): إن امتناعنا عن التصويت يجسد شعور جمهوريه غينيا الاستوائية بالإحباط فيما يتعلق بعدم اتخاذ قرار بإنشاء آليه لإسناد المسؤولية والمساءلة لتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ونكرر دعوتنا إلى التوصل إلى قرار يقوم على توافق الآراء، من شأنه أن ينشئ هذه الآلية ويحول دون تكرار العمل الذي شهدناه بالأمس.

في ذلك الصدد، نذكر بأن المبادرة السويدية قد أيدها الأعضاء المنتخبون العشرة في المجلس. ويمكننا إدخال التغييرات المطلوبة على مشروع القرار لتمكين اعتماده بتوافق الآراء، الأمر الذي سيتيح إنشاء هذه الآلية تحت رعاية الأمين العام.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): لقد قوبل مشروع القرار الذي قدمته روسيا (S/2018/355) برفض قاطع. إن نتيجة التصويت تبعث برسالة واضحة مفادها أن أعضاء المجلس يتفهمون ظروف وأسباب وأهداف العمل العسكري الذي جرى بالأمس. ويدرك المجلس السبب في ضرورة اتخاذ هذا الإجراء، الذي تم الاعتراف بأنه نسبي ومحدد الأهداف. ولم يدحض أحد حقيقة أن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر لا يمكن التسامح معه ولا بد من ردعه. فتلك هي النقطة الأساسية.

ومن المهم أن نتطلع الآن إلى المستقبل. وكما قلت للتو، فقد كانت الضربات الجوية ضرورية، وساعدت على احترام القانون الدولي، وتهدف استراتيجيتنا السياسية إلى إنهاء الحالة المأساوية في سورية. ولهذا السبب، فإن فرنسا، إلى جانب شركائنا الأمريكيين والبريطانيين، ستعمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن على تقديم مشروع قرار بشأن الجوانب السياسية والكيميائية والإنسانية للنزاع السوري، بهدف وضع حل سياسي دائم للنزاع.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد صوتت مملكة هولندا ضد مشروع القرار الذي اقترحه الاتحاد الروسي (S/2018/355) لأن النص لا يتضمن

الإجراءات العاجلة التي يجب أن يتخذها مجلس الأمن ردا على استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. إنه يتجاهل جوهر الإجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل المجلس. وينبغي له أن يدين استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وأن يحمي شعبها، وأن يحاسب المسؤولين عن استخدامها. أن مشروع القرار اليوم لا يفعل أيا مما ذكر أعلاه.

السيد العتيبي (الكويت): لقد صوتت دولة الكويت ضد مشروع القرار S/2018/355. ففي الوقت الذي تجدد فيه دولة الكويت التزامها بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو إلى عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية، إلا أن ما جرى بالأمس من استخدام للقوة جاء نتيجة تعطيل إرادة المجتمع الدولي، وتحديداً تعطيل جهود وعزم مجلس الأمن لاتخاذ تدابير كانت متاحة لوضع حد لاستمرار استخدام الأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً في سورية، مما يعدّ انتهاكاً صارخاً للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي عبّر بشكل لا يقبل التأويل عن عزم المجلس على اتخاذ المجلس تدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق في حال عدم امتثال أطراف النزاع لأحكامه وفي حال استمرّ استخدام الأسلحة الكيميائية.

نرى الآن أن المجلس بحاجة إلى استعادة وحدته وضرورة تحمّل مسؤولياته في صيانة السلم والأمن الدوليين وفقاً لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، والاتفاق على آلية جديدة مستقلّة وحيادية ومهنية للتحقيق في أي استخدام للأسلحة الكيميائية، وتهدف إلى تحديد الأطراف المسؤولة عن مثل تلك الجرائم ومحاسبتهم وضمان عدم إفلاتهم من العقاب. وكذلك ندعو إلى أهمية تكثيف الجهود والعودة إلى المسار السياسي، تحت رعاية الأمم المتحدة، للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة وفقاً لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): ما فتئت الصين تعارض استعمال القوة في سياق العلاقات الدولية. وندعو إلى احترام السيادة والاستقلال والوحدة والسلامة الإقليمية لجميع البلدان. وأي عمل عسكري انفرادي يتجاوز مجلس الأمن هو أمر يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وينتهك مبادئ القانون الدولي والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية وهو، في الحالة الراهنة، سيزيد من تعقيد المسألة السورية.

واستناداً إلى ذلك الموقف المبدئي، صوتت الصين مؤيدة مشروع القرار S/2018/355، الذي اقترحه الاتحاد الروسي. وأود أن أشدد هنا على أن التسوية السياسية هي السبيل الوحيد لحل المسألة السورية. وتحث الصين الأطراف المعنية على التزام الهدوء، وممارسة ضبط النفس، والعودة إلى إطار القانون الدولي وتسوية المسائل عن طريق الحوار والمفاوضات. ونؤيد دور الأمم المتحدة بوصفها القناة الرئيسية للوساطة، ولن ندخر جهداً من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للحالة في سورية بالتعاون مع المجتمع الدولي.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): اليوم هو اليوم الذي ينبغي فيه لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يرفعوا أصواتهم في الدفاع عن السلم والأمن، وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كل وفد في هذه القاعة هو بلد ذو سيادة، ولا ينبغي لأحد أن يحاول الضغط على أي منا أو إملاء كيفية تفسير القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، أو كيفية الرجوع إلى ضميرنا الجماعي.

لم نتردد قط في التصويت وفقاً لمقتضيات القانون الدولي والميثاق وما يمليه علينا ضميرنا والحقيقة. وتؤكد جلسة اليوم أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وكلهم من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، يواصلون إغراق السياسة والدبلوماسية العالمية في عالم الخرافات التي أُنشئت في واشنطن ولندن وباريس. وهذه أعمال خطيرة، تمثّل نوعاً من الدبلوماسية التي تعمل على تداول الخرافات والنفاق والخداع والأفكار المزيفة. وسنصل قريباً

إلى دبلوماسية العبث. لقد خلقت هذه البلدان الثلاثة هذه الخرافات وتحاول إجبار الجميع على الإيمان بها. وإننا نكافح خرافاتها بالوقائع والصورة الحقيقية لما يجري. ولكنها لا تريد أن ترى أو تسمع. فهي ببساطة تتجاهل ما يقال. وقد خرجت بأسطورة عن روسيا على أنها تُشهِر دائماً حق النقض في مجلس الأمن وهم الذين يستفزونها عمداً لاستخدام حق النقض كي يُقدّموا أنفسهم في ضوء إيجابي، ولا سيما في الوقت الحاضر.

وهم يشوهون القانون الدولي ويستبدلون مفاهيمه بأخرى مزيفة. وهم منافقون لا يخجلون. يطالبون بتحقيق، ثم يسمّون الأطراف المذنبة ويعاقبونها حتى قبل أن يبدأ التحقيق. فلماذا لم ينتظروا نتيجة التحقيق الذي دعوا جميعهم بأنفسهم إليه؟

إن مجلس الأمن مشلول بسبب استمرار هذه البلدان في خداعنا نحن والمجتمع الدولي. وهي لا تضع أنفسها فوق القانون الدولي وحسب، بل تحاول إعادة كتابته. وهي تنتهك القانون الدولي وتحاول إقناع الجميع بأن أعمالها قانونية. لقد قدمت ممثلة المملكة المتحدة ثلاثة أسباب لتبرير الهجمات بالقذائف على أساس مفهوم التدخل لدواع إنسانية. وهي تحاول إحلالها محل الميثاق. وهذا هو السبب في أننا وغيرنا من البلدان لم نؤيد ذلك في حينه ولا نؤيده الآن، لأننا لا نريد أن يصبح تبريراً لجرائمهم. ونحن نطالبها مرة أخرى بوقف هذا العدوان فوراً والامتناع عن الاستخدام غير المشروع للقوة في المستقبل.

واليوم أريتم العالم كله مرة أخرى كيف تلعبون ألاعيبكم الماكرة. في الحقبة السوفياتية، كان هناك كتيب بعنوان ”من أين يأتي الخطر الذي يتهدد السلام؟“ وكان يصف الاستعدادات العسكرية لواشنطن والبلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. ولم يتغير شيء. الخطر الذي يتهدد السلام يأتي من نفس المكان تحديداً. انظروا إلى ما يقولون واستمعوا إلى طبول الحرب التي يقرعونها في واشنطن اليوم تحت ستار الاهتمام المنافق بالديمقراطية وحقوق الإنسان والناس بوجه عام. إن قاعدة الدقائق الخمس في النظام الداخلي لآخر مذكرة رئاسية (S/2017/507) لن تسمح لي بتعداد الأمثلة على ذلك، لأن القائمة طويلة للغاية. ويمكنني أن أذكر أمثلة أخرى، كما حين أظهر رئيس فرنسا على سبيل المثال في محادثة مع الرئيس بوتين اهتماماً بإجراء تحقيق في دوما وكان على استعداد لإرسال خبراء فرنسيين إلى هناك ثم اختفت تلك الفكرة بشكل مفاجئ. وذلك نظراً لطرح طريقة حسابية مختلفة. وهذا واضح.

إن هذا ليوم حزين. إنه يوم حزين للعالم، وللأمم المتحدة وميثاقها، الذي انتهك انتهاكا صارخا، ولمجلس الأمن، الذي تخلى عن مسؤولياته. أريد أن أصدق بأنني لن أشهد يوما آخر أسوأ من اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان آخر بصفتي الوطنية.

امتنعت بيرو عن التصويت لأننا نعتقد أن مشروع القرار لم يعكس على نحو كاف الحاجة إلى ضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء الأراضي السورية ولأن صيغته غير متوازنة ولن تساعد على استعادة وحدة المجلس، وهو أمر بالغ الأهمية للتصدي للأحداث في سورية على نحو شامل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

طلبت ممثلة المملكة المتحدة الإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعتقد أن السبب في تصويتنا ضد مشروع القرار واضح. إننا نؤيد تأييدا تاما ما بينه الممثل الفرنسي بشأن الخطوات المقبلة، وسوف نعمل بلا كلل، إلى جانب شركائنا في المجلس، من أجل تحقيق ذلك الهدف.

لقد أشار السفير الروسي إلى خرافات. وهذه ليست خرافاتنا. لقد عرقل سبيل المضي قدما في المجلس. ومعيارنا

الثاني الخاص في اتخاذنا هذا الإجراء على أساس استثنائي يجب أن يكون واضحا بشكل موضوعي. فلا يوجد بديل عملي لاستخدام القوة إذا أريد إنقاذ الأرواح. واعتقد أن ذلك قد برهن عليه في جلسات المجلس الـ ١١٣ بشأن سورية، على نحو جلي الوضوح. وتعتقد المملكة المتحدة أنه لا يمكن أن يكون أمرا مخالفا للقانون أن تمنع استخدام القوة من أجل إنقاذ أرواح بالأعداد التي شهدناها في سورية. والسبب في اتخاذنا هذا الإجراء – أساسنا القانوني – كان التدخل الإنساني. ونحن نعتقد أن ذلك كان كليا في إطار مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان جديد. أعطيه الكلمة الآن.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أشكركم، السيد الرئيس، وآسف لطلب أخذ الكلمة مرة ثانية.

إن المشهد الذي جرى قبل قليل محزن للغاية. هناك، في هذا المجلس، من يفضل غض النظر عن فيل كبير سبق وتحدثنا عنه، وهو الفيل المتمثل في وجود احتلال العسكري أمريكي مباشر لثلث أراضي بلدي – احتلال عسكري أمريكي مباشر لثلث أراضي الجمهورية العربية السورية. ومع ذلك، هناك من يتحدث عن تفاصيل صغيرة ويعتبرها أنها هي بيت القصيد. لا، فالمشهد السياسي أخطر من ذلك بكثير.

نحن دولة تعرضت سيادتها لانتهاك عسكري مباشر من قبل دولة دائمة العضوية في هذا المجلس. هذا هو المشهد الحقيقي، وليس ادعاءات وفيلم تنجزه هذه المنظمة الإرهابية المدعوة ”الخوذ البيضاء“ التي استنبطتها أجهزة الاستخبارات البريطانية. علينا أن نركز على المشهد الرئيسي. يدعي البعض أنه يحارب داعش في سورية والعراق، بينما جعلوا من أنفسهم سلاح جو لداعش. أينما تقدم الجيش العربي السوري ضد تنظيم داعش، تأتي الطائرات الأمريكية والبريطانية والفرنسية وتقصف مواقعنا العسكرية. لماذا؟ كي لا نحرز انتصارا حاسما على تنظيم داعش. لكن ذلك فشل، واستطعنا أن نهزم داعش، نحن وأشقاؤنا في العراق، خلال ثلاث سنوات، وليس خلال ثلاثين سنة، كما تنبأ الرئيس أوباما.

نحن ندرك حجم الإحباط المتولد في عواصم الدول الثلاث التي اعتدت على بلدي. سمعت بعض الزملاء الذين صوتوا ضد مشروع القرار الروسي (S/2018/355) يصرحون بأنهم يؤيدون التسوية السياسية. ونحن نقول لهم الآن، بعد تصويتهم المخزي هذا، أن من صوت ضد مشروع القرار الروسي لم يعد شريكا للحكومة السورية في أي عملية سياسية.

عندما نسمع شروحات الزميلة السفيرة البريطانية بشأن جزر مالفيناس، فإن هذه الشهادة كافية لكي تكشف حقيقة السياسات الاستعمارية البريطانية. أنا نفسي، سعادة السفيرة، مقرر للجنة الـ ٢٤، اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وأنا أعمل لصالح أجندة الأمم المتحدة وأجندة السيد الأمين العام. ومهمتي أنا وزملائي في لجنة الـ ٢٤ أن ننهي الاستعمار في هذا العالم. وجزر مالفيناس مدرجة في قائمة ما يسمى بالأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي. نحن لا نخترع شيئا، إننا نعمل بموجب أجندة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار البريطاني لجزر مالفيناس.

أما زميلي العزيز سفير الكويت، فأنا أريد أن أذكره – وهو يعرف وحكومة بلده تعرف – أنه عندما شارك بلادي في تحرير الكويت، لم نجتهد كثيرا لتبرير موقفنا المبدئي تجاه شعب الكويت. كان موقفنا مبدئيا. لم يكن بحاجة إلى مشاريع قرارات ولا لاجتماعات ولا لعدوان ثلاثي. لم نلتف على أحكام الميثاق آنذاك، ولم نغدر عن التزاماتنا القومية تجاه أشقائنا في الكويت ولم ننتم إلى أي تكتل يعادي الكويت. بل قمنا بواجبنا القومي تجاه أشقائنا في الكويت. ويذكر سعادة سفير الكويت أن بلادي كانت آنذاك قادرة على أن تضطلع بدور مخالف لذلك وتؤثر سلبا على سلام وأمان وأمن الكويت، لكننا لم نفعل. لم نفعل. تحركنا بموجب موقف قومي مبدئي غير خاضع للتفاوض وغير خاضع للنقاش.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.